



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة



كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

الرقم التسلسلي:/2023

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

في العلوم المالية والمحاسبة

التخصص: مالية المؤسسة

المراجعة الداخلية ودورها في إرساء شفافية التقارير المالية

دراسة حالة مؤسسة مديرية توزيع الكهرباء والغاز – تبسة

إشراف الدكتور:

د. سليم جابو

إعداد الطالبتين:

أيمن حمانة

خليل عميري

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ 04 جوان 2023

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
محمد العيفة	أستاذ مساعد "أ"	رئيسا
سليم جابو	أستاذ محاضر "أ"	مشرفا ومقررا
عبد السلام طيب	أستاذ محاضر "ب"	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2023/2022



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الإهداء

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ

أهدي ثمرة عملي هذا

إلى

من قال الله تعالى بحقهما " ...وقل ربي إرحمهما كما ربياني صغيرا ... "

واليدانا العزيزان حفظهما الله وأبقاهما؛

إلى ينابيع الإخلاص والوفاء ... أخوتي وأخواتي فخرا واعتزازا؛

إلى جميع رفقاء الدرب؛

..... إلى جميع طلاب العلم؛

إلى هؤلاء أهدي عملي.

شكرو عرفان

قال تعالى: "وقل رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين".

(الآية 19 من سورة النمل)

قال رسول الله ﷺ

"لا يشكر الله من لا يشكر الناس".

(رواه أحمد والبخاري وصححه الألباني)

الحمد لله والثناء والشكر لله العلي القدير على نعمه وعلى توفيقنا لإنجاز هذا العمل، اعترافا

للفضل وتقديرا للجميل نتوجه بجزيل الشكر والإمتنان إلى الأستاذ

الدكتور سليم جابو

لتكريمه بقبول الإشراف على هذه المذكرة وللجهد الكبير والوقت الثمين الذي بذله من خلال توجيهاته ومتابعته لنا من بداية هذه المذكرة وحتى إكمالها وخروجها إلى النور، فجزاه الله كل خير وجعله في ميزان حسناته.

كما نتقدم بالشكر للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم وتكرمهم لقراءة ومناقشة هذا العمل؛ ولا ننسى أن نتقدم بالشكر إلى كل عمال مؤسسة سونلغاز تبسة على المعلومات القيمة

وحسن المعاملة التي تلقيناها من طرفهم خلال فترة التربص؛

إلى كل أساتذتنا الكرام من الطور الابتدائي إلى الطور الجامعي؛

إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل.

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في موضوع المراجعة الداخلية ودورها في إرساء شفافية التقارير المالية وذلك بدراسة حالة مؤسسة سونلغاز خلال الفترة 2022-2023، ولتحقيق هدف الدراسة تم إختيار عينة من موظفي مؤسسة سونلغاز البالغ عددهم 20 موظف ممن لهم مستويات تعليمية مختلفة ومناصب عمل لها علاقة بالمالية والمحاسبة، مع الأخذ بعين الإعتبار الخبرة المهنية. توصلت الدراسة إلى أن المراجعة الداخلية تساهم في إعطاء معلومات محاسبية ذات جودة وموضوعية عند مراجعتها للتقارير المالية، كما تعمل على زيادة دقة وشفافية التقارير المالية الخاصة بالمؤسسة، وتقديم معلومات خالية من التحيز وتساعد في تقديم وصف شامل للوضع المالي للمؤسسة لمستخدمي التقارير. الكلمات المفتاحية: مراجعة داخلية، تقارير مالية، قوائم مالية، شفافية التقارير، مؤسسة سونلغاز.

Abstract

This study aims to investigate the topic of internal auditing and its role in establishing transparency in financial reporting. The case study focuses on Sonelgaz Corporation during the period of 2022-2023. To achieve the study's objective, a sample of 20 employees from Sonelgaz Corporation was selected. These employees have different educational levels and hold positions related to finance and accounting, taking into consideration their professional experience.

The study found that internal auditing contributes to providing high-quality and objective accounting information when reviewing financial reports. It also enhances the accuracy and transparency of the organization's financial reports, offering unbiased information that helps provide a comprehensive description of the financial position to report users.

Keywords: internal auditing, financial reports, financial statements, transparency in reporting, Sonelgaz Corporation.

فهرس المحتويات



فهرس المحتويات

الإهداء
شكروعرفان
ملخص	I.....
فهرس المحتويات	II.....
قائمة الجداول	VIII.....
قائمة الأشكال	IX.....
قائمة الملاحق	X.....
مقدمة عامة	أ-هـ.....
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة	1.....
تمهيد	2.....
المبحث الأول: التأصيل النظري للمراجعة الداخلية والتقارير المالية	3.....
المطلب الأول: عموميات حول المراجعة الداخلية	3.....
أولاً: مفهوم المراجعة الداخلية	3.....
ثانياً: إجراءات المراجعة الداخلية	7.....
ثالثاً: أنواع المراجعة الداخلية	9.....
المطلب الثاني: التأصيل النظري للتقارير المالية	10.....
أولاً: مفاهيم حول التقارير المالية	11.....
ثانياً: أنواع التقارير المالية	15.....
ثالثاً: المستفيدون من التقارير المالية	18.....
رابعاً: التحليل المالي للقوائم المالية	20.....
المطلب الثالث: علاقة المراجعة الداخلية بالتقارير المالية	20.....
أولاً: العلاقة بين المراجع الداخلية والتقارير المالية	21.....
ثانياً: العلاقة بين المراجع الداخلي والتقارير المالية	21.....

22	المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسات السابقة.....
22	المطلب الأول: عرض نتائج الدراسات السابقة الأجنبية.....
22	أولاً: دراسة محمد حامد مجيد السامرائي (2016).....
24	ثانياً: دراسة أنس عبد الله محمد الأمين (2016).....
25	ثالثاً: دراسة محمد أحمد محمد النجار (2017).....
26	رابعاً: دراسة ضحى محمد العيسى (2018).....
28	المطلب الثاني: عرض نتائج الدراسات السابقة الوطنية.....
28	أولاً: دراسة فتح الرحمن وآخرون (2022).....
29	ثانياً: دراسة أشواق حمايزية وهندة قريدة (2022).....
30	ثالثاً: دراسة ناير فاروق وبوزيدي عبد الرحمان (2022).....
31	رابعاً: دراسة عبد الحق زياني (2022).....
31	المطلب الثالث: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.....
32	أولاً: من حيث عينة الدراسة.....
32	ثانياً: من حيث الفترة.....
32	ثالثاً: من حيث الطريقة.....
32	رابعاً: من حيث النتائج.....
33	خلاصة الفصل الأول.....
34	الفصل الثاني: المراجعة الداخلية ودورها في إرساء شفافية التقارير المالية بمؤسسة سونلغاز.....
35	تمهيد.....
36	المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة.....
36	المطلب الأول: الطريقة المستخدمة في الدراسة.....
36	أولاً: مجتمع وعينة الدراسة.....
49	ثانياً: المتغيرات ومصادر جمع البيانات في الدراسة.....
51	ثالثاً: البرامج المستخدمة في معالجة البيانات.....

52	رابعاً: الأساليب الاحصائية المستخدمة في الدراسة.....
54	المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة.....
54	أولاً: أداة الدراسة (الاستبيان).....
55	ثانياً: مقياس أداة الدراسة (الاستبيان).....
58	المبحث الثاني: عرض ومناقشة نتائج الدراسة.....
58	المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة.....
58	أولاً: عرض النتائج المتعلقة بمدى تطبيق المراجعة الداخلية في مؤسسة سونلغاز.....
60	ثانياً: عرض النتائج المتعلقة بمدى شفافية التقارير المالية في مؤسسة سونلغاز.....
62	ثالثاً: عرض نتائج التوزيع الطبيعي للبيانات.....
62	رابعاً: عرض النتائج المتعلقة بإختبار الفروقات.....
64	خامساً: نتائج نموذج الإنحدار بين المحورين.....
64	المطلب الثاني: مناقشة نتائج الدراسة.....
64	أولاً: مناقشة النتائج المتعلقة بمدى تطبيق المراجعة الداخلية في مؤسسة سونلغاز.....
68	ثانياً: مناقشة النتائج المتعلقة بمدى شفافية التقارير المالية في مؤسسة سونلغاز.....
72	ثالثاً: مناقشة نتائج التوزيع الطبيعي للبيانات.....
73	رابعاً: مناقشة نتائج إختبار الفروقات.....
75	خامساً: مناقشة نتائج تأثير المراجعة الداخلية على شفافية التقارير المالية.....
76	خلاصة الفصل الثاني.....
77	خاتمة عامة.....
81	قائمة المراجع.....
85	الملاحق.....

قائمة الجداول

- الجدول رقم 1: يوضح توزيع أفراد وحجم عينة الدراسة.....43
- الجدول رقم 2: يوضح توزيع أفراد العينة على متغير المؤسسات محل الدراسة.....44
- الجدول رقم 3: يوضح توزيع أفراد العينة على متغير المستوى الدراسي.....45
- الجدول رقم 4: يوضح توزيع أفراد العينة على متغير الوظيفة.....45
- الجدول رقم 5: يوضح توزيع أفراد العينة على متغير الخبرة.....46
- الجدول رقم 6: يوضح العلاقة بين المؤسسة والمستوى الدراسي.....47
- الجدول رقم 7: يوضح العلاقة بين المؤسسة والوظيفة.....48
- الجدول رقم 8: يوضح العلاقة بين المؤسسة والخبرة.....48
- الجدول رقم 9: يوضح درجات مقياس ليكارت الخماسي.....56
- الجدول رقم 10: يوضح طول خلايا مقياس ليكارت الخماسي.....56
- الجدول رقم 11: يوضح معامل الثبات.....57
- الجدول رقم 12: يوضح النتائج المتعلقة بمدى تطبيق المراجعة الداخلية في مؤسسة سونلغاز.....58
- الجدول رقم 13: يوضح النتائج المتعلقة بمدى شفافية التقارير المالية في مؤسسة سونلغاز.....60
- الجدول رقم 14: يوضح إختبار توزيع البيانات.....62
- الجدول رقم 15: يوضح إختبار الفروقات لمحور دور المراجعة الداخلية.....63
- الجدول رقم 16: يوضح إختبار الفروقات لمحور شفافية التقارير المالية.....63
- الجدول رقم 17: يمثل نتائج نموذج الإنحدار بين المحورين.....64

قائمة الأشكال

- الشكل رقم 1: يوضح الهيكل التنظيمي لمؤسسة سونلغاز تبسة.....42
- الشكل رقم 2: يوضح متغيرات الدراسة.....49

قائمة الملاحق

- 86..... الملحق رقم 1: اتفاقية التريص
- 86..... الملحق رقم 2: استمارة تحكيم
- 86..... الملحق رقم 3: نتائج التحكيم
- 86..... الملحق رقم 4: الاستبيان المعتمد
- 86..... الملحق رقم 5: مخرجات برنامج spss
- 86..... الملحق رقم 6: القوائم المالية لمؤسسة سونلغاز

مقدمة عامة



1. توطئة

تعد وظيفة المراجعة الداخلية من أهم الوظائف الأساسية داخل المؤسسات الاقتصادية ونظرا للتطورات الكبيرة التي حدثت في المجالات الادارية وزيادة المنافسة بين المنظمات الاقتصادية حيث تعتبر المراجعة الداخلية وسيلة تخدم العديد من الأطراف ذات الصلة بالمؤسسة، وخارجها وذلك عن طريق التقارير المالية الصادرة عن المؤسسة والتي تعتبر الوسيلة الأساسية لتوصيل المعلومات الخاصة بالمؤسسة إلى الأطراف المستخدمة للتقارير المالية سواء الداخلية أو الخارجية حيث يؤثر مدى تطبيق المراجعة الداخلية على جودة ودقة التقارير المالية، وذلك من أجل كسب ثقة مستخدمي هذه التقارير.

2. طرح الإشكالية

تأتي هذه الدراسة من أجل التعمق والإلمام بموضوع المراجعة الداخلية ودورها في إرساء شفافية التقارير المالية وعلى هذا الأساس فإن التساؤل الجوهري الذي تحاول الدراسة الإجابة عليه يمكن صياغته على النحو الآتي:

ما دور المراجعة الداخلية في إرساء شفافية التقارير المالية لمؤسسة سونلغاز بولاية تبسة؟

ولكي يتسنى لنا التطرق لمختلف جوانب الموضوع إرتأينا تجزئة هذه الإشكالية إلى التساؤلات الجزئية أدناه:

- ما مدى تطبيق المراجعة الداخلية في مؤسسة سونلغاز؟؛
- ما مدى شفافية التقارير المالية في مؤسسة سونلغاز؟؛
- ما مدى الاختلاف بين إجابات الأفراد حول دور المراجعة الداخلية في إرساء شفافية التقارير المالية في مؤسسة سونلغاز تبعا للعوامل الديمغرافية؟؛
- ما مدى تأثير المراجعة الداخلية على شفافية التقارير المالية في مؤسسة سونلغاز؟.

3. فرضيات البحث

كمحاولة مبدئية للإجابة على تساؤلات البحث تم صياغة الفرضية العامة الآتية، وسيتم دراستها من خلال هذا الموضوع:

تساهم المراجعة الداخلية بنسبة كبيرة في شفافية التقارير المالية من خلال تحديد الأخطاء والتدخلات وتصحيحها.

وتتفرع هذه الفرضية العامة إلى الفرضيات الجزئية التالية:

- تطبق المراجعة الداخلية على مستوى عالي في مؤسسة سونلغاز؛
- تتميز التقارير المالية في مؤسسة سونلغاز بنسبة عالية من الشفافية؛
- لا يوجد إختلاف بين إجابات الأفراد حول مدى تطبيق المراجعة الداخلية في مؤسسة سونلغاز تبعاً للعوامل الديموغرافية؛
- لا يوجد إختلاف بين إجابات الأفراد حول شفافية التقارير المالية في مؤسسة سونلغاز تبعاً للعوامل الديموغرافية؛
- للمراجعة الداخلية تأثير مهم في إرساء شفافية التقارير المالية بمؤسسة سونلغاز.

4. مبررات اختيار البحث

- إختيار موضوع هذا البحث المعنون بـ " المراجعة الداخلية ودورها في إرساء شفافية التقارير المالية، لم يكن وليد الصدفة بل كان لعدة إعتبارات أهمها:
- إرتباط الموضوع بمجال تخصص الباحثين وهو مالية المؤسسة؛
 - الرغبة في التعمق بمجال المراجعة الداخلية؛
 - الخروج بنتائج جديدة مقارنة بالدراسات السابقة؛

- توسيع المعارف والمكاسب السابقة في هذا الموضوع؛
- قلة البحوث والدراسات في هذه المواضيع ذات الصلة المباشرة بالمراجعة الداخلية وتأثيرها على التقارير المالية.

5. أهداف الدراسة

- يعتبر الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو التعرف على ما مدى مساهمة المراجعة الداخلية في زيادة شفافية وجودة التقارير المالية، ويمكن تلخيص أهم أهداف الدراسة في النقاط التالية:
- تقييم المراجعة الداخلية في المؤسسة محل الدراسة؛
- التعرف على مدى اعتماد المؤسسة على المراجعة الداخلية؛
- إظهار مكانة المراجعة الداخلية كالية لضمان شفافية التقارير المالية؛
- تبيان علاقة المراجعة الداخلية بشفافية التقارير المالية؛
- إبراز أهمية التزام المراجع الداخلي بأخلاقيات المهنة في مراجعة التقارير المالية.

6. أهمية البحث

- تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال الدور الذي تلعبه المراجعة الداخلية في عملية إرساء الشفافية في التقارير المالية حيث تساعد هذه الأخيرة على تحديد الأخطاء والتدخلات وتحسين النظام المالي، وتعزيز الثقة بين المساهمين وتحسين الممارسات التجارية

7. إطار البحث

- يهتم البحث بدراسة دور المراجعة الداخلية في إرساء شفافية التقارير المالية ويقتصر هذا البحث على إجراء دراسة تطبيقية على مؤسسة سونلغاز خلال الفترة الممتدة من 2022 إلى 2023 .

8. منهج البحث والأدوات المستخدمة

نظرا لطبيعة البحث وبغية إنهاء تطلعات الدراسة سوف يتم الإعتماد على جل المناهج المستعملة في البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، حيث يتم توظيف كل منهج كلما دعت الحاجة البحثية لذلك.

وبشكل عام، فقد تم إنتهاج المنهج الوصفي لوصف معطيات الدراسة سواء نظريا أو تطبيقيا مع إستخدام بعض الاحصاءات الخاصة بالمؤسسة وتحليلها، ومن بين الأدوات المنهجية المتبعة أيضا فقد تم الإعتماد على أسلوب دراسة حالة إذ تم تقييم مدى تطبيق المراجعة الداخلية في مؤسسة سونلغاز، ومعرفة دورها في إرساء شفافية التقارير المالية. حيث تم جمع المعطيات والبيانات عبر توزيع إستثمارات إستبيان في مديرية توزيع الكهرباء والغاز والمصلحة التجارية تبسة والمصلحة التجارية الشريعة ومن أجل عرض وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية، يتم إستخدام الصيغ الرياضية والمعايير القياسية المتبوعة برسومات بيانية وذلك بالإستعانة ببعض البرامج المعلوماتية المتخصصة مثل SPSS و EXCEL

9. مرجعية البحث

يوجد من الرسائل والمقالات ما تناول بعض عناصر هذا الموضوع بشكل جزئي، سواء من ناحية المتغيرات أو من ناحية الطرق والأدوات المستخدمة في الدراسة.

يلاحظ من خلال المصادر والمراجع التي تم الإطلاع عليها حول هذا الموضوع، أن معظم الدراسات متقاربة عموما وتصب في موضوع المراجعة الداخلية وشفافية التقارير المالية، غير أننا من خلال هذه الدراسة نسعى إلى تسليط الضوء على المراجعة الداخلية ودورها في إرساء شفافية التقارير وهو الجانب الذي أهملته معظم الدراسات، بالإضافة إلى العمل على التوصل إلى توصيات من شأنها أن تعزز من هذا الجانب.

10. صعوبات الدراسة

من بين الصعوبات التي واجهت الباحثين أثناء إعداد الدراسة ما يلي:

- تماطل بعض المستجوبين في إرجاع الإجابة بسبب إنشغالهم العملية؛
- عدم وجود مصلحة للمراجعة الداخلية في المؤسسة؛
- العراقيل الإدارية الممارسة من طرف المؤسسة.

11. هيكل الدراسة

للتوصل إلى النتائج المطلوبة وفقا لمنهجية علمية، تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين مسبقين بمقدمة عامة وتنتهي بخاتمة عامة تحتوي على جملة من التوصيات والأفاق.

الفصل الأول بمثابة مقدمة تهدف للتعريف بمجال الدراسة حيث تم تقسيمه إلى مبحثين، خصص المطلب الأول لعرض المفاهيم المتعلقة المراجعة الداخلية من خصائص وأهداف ونطاق وكذلك مسئوليات المراجع الداخلي وفي المطلب الثاني التطرق إلى مفهوم التقارير المالية وأنواع التقارير المالية وكذلك المستفيدون من التقارير لمالية والتحليل الخاص بها في المطلب الثالث العلاقة التي تربط المراجعة الداخلية بالتقارير المالية.

أما المبحث الثاني فقد خصص لعرض نتائج الدراسات السابقة الأجنبية والوطنية وكذلك ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة؛ أما الفصل الثاني يأتي للتطرق إلى الجانب التطبيقي من الدراسة، حيث تم تقسيمه هو الآخر إلى مبحثين، خصص المبحث الأول المؤسسة محل الدراسة وكذلك عرض عينة الدراسة بالإضافة إلى الطريقة والأدوات المعتمدة في الدراسة، أما المبحث الثاني فقد خصص لعرض ومناقشة نتائج الدراسة.

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة



تمهيد

سيتم التطرق في هذا الفصل إلى التأصيل النظري والتطبيقي حيث سيتم عرض في المبحث الأول إلى التأصيل النظري للمراجعة الداخلية وكذلك التقارير المالية وكذلك العلاقة التي تربط المراجعة الداخلية بالتقارير المالية، أما في المبحث الثاني تم التطرق إلى الدراسات السابقة المتعلقة بالمراجعة الداخلية والتقارير المالية حيث شملت الدراسات المحلية والأجنبية وكذلك بما تتميز الدراسة عن الدراسات السابقة.

✓ المبحث الأول: التأصيل النظري للمراجعة الداخلية والتقارير المالية

✓ المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسات السابقة

المبحث الأول: التأصيل النظري للمراجعة الداخلية والتقارير المالية

تعتبر المراجعة الداخلية أداة مهمة لمراقبة القضايا المتعلقة بالتحكم وإعداد المعلومات المحاسبية والمالية كذلك في إعداد التقارير المالية الخاصة بالمؤسسة، من أجل إستخدامها من طرف العديد من الأطراف من داخل المؤسسة وخارجها حيث يؤثر مدى تطبيق المراجعة الداخلية على دقة وجودة التقارير المالية الصادرة عن المؤسسة. وينعكس ذلك على صورة ومكانة المؤسسة في المحيط الإقتصادي.

المطلب الأول: عموميات حول المراجعة الداخلية

ظهرت المراجعة الداخلية نتيجة توسع الأنشطة الإقتصادية. ومن حجم المؤسسات وزيادة مهامها وفروعها. وكذلك تعقد مهام الإدارة خاصة من حيث الرقابة حيث تعتبر المراجعة الداخلية إحدى أهم الوظائف الإدارية الداخلية للمؤسسة ومساعدتها في إتخاذ القرارات عن طريق الرقابات التي تقوم بها.

أولاً: مفهوم المراجعة الداخلية

تم تعريف المراجعة من العديد من الهيئات والباحثين وكذلك إبراز خصائصها:

1 - تعريف المراجعة الداخلية

تم تعريف المراجعة الداخلية من قبل العديد من الكتاب والباحثين في مجال المحاسبة والمراجعة بالإضافة إلى الجمعيات المهنية المتخصصة في المحاسبة والمراجعة كالتالي (سند، 2018، صفحة 06)

عرف معهد المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز (ICAEW) سنة على 1964 المراجعة الداخلية على أنها "تدقيق الأعمال والسجلات داخل الشركة بهدف بصفة مستمرة بواسطة موظفين مختصين

بأعمال التدقيق، وتختلف مجالاته وأهدافه تبعاً لإختلاف أنشطة تلك الشركات، وقد يمتد إلى أمور متعددة لا تتعلق مباشرة بالمجالات ذات الطبيعة المحاسبية الخاصة في الشركات الكبيرة "

كما عرفها معهد المدققين الداخليين (IIA) سنة 1974 على أنها " نشاط تقويبي مستقل داخل الشركة إلى تدقيق المعاملات المحاسبية والمالية وذلك كأساس لخدمة الإدارة، أي أنها رقابة إدارية تمارس لأجل قياس وتقويم فعالية أساليب الرقابة الأخرى".

أيضا عرفها ديوان المحاسبة الأسترالي (ABB) سنة 1994 على أنها " وظيفة تقويم مستقل يتم إنشائها داخل الشركة لفحص وتقويم أوجه النشاط ومساعدة الأفراد للقيام بصورة فعالة بأداء مسؤولياتهم من خلال تقديم التحاليل والتوصيات والمشورة وكافة المعلومات المتعلقة بأوجه النشاط وذلك لخدمة مصالح الشركة"

تطرق إليها معهد المدققين الداخليين (IIA) على أنها" عبارة عن نشاط مستقل وموضوعي يقدم خدمات تأكيدية وإستشارية وذلك يهدف لإضافة قيمة للشركة فضلا عن تحسين عملياتها، كما ويساعد على هذا النشاط في تحقيق أهداف الشركة من خلال إتباع أسلوب منهجي منظم لتقييم وتحسين فاعلية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة".

عرفها مجلس المعايير والمحاسبية والرقابية في جمهورية العراق سنة 2000 على أنها "جهاز تقويبي مستقل ضمن تشكيلات الوحدة الاقتصادية، ويعد أحد وسائل الرقابة الداخلية الفعالة تنشئه الإدارة للقيام بخدماتها وطمأنتها على أن وسائل الضبط الموضوعية مطبقة وكافية من خلال مجموعة ضوابط وإجراءات لتحسين العمليات والقيود بشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية والاحصائية وللتأكد من حماية أصول الوحدة الاقتصادية وللتحقق من إتباع الموظفين للسياسات والخطط والإجراءات الإدارية المرسومة لهم".

عرفت المراجعة الداخلية من قبل المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمالية والمحاسبة (INTOSAI) سنة 2010 على انها "الوظيفة التي يتلقى منها مدراء الشركة تأكيدا من مصادر داخلية بأن

العمليات التي هم مسئولون عنها تعمل بطريقة من شأنها أن تقلل إلى أدنى حد من احتمالية حدوث خطأ أو ممارسات غير الفعالة أو غير الاقتصادية أو ممارسات احتيالية".

عرف مجلس الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) المراجعة الداخلية سنة 2013 على أنها " قسم في الشركة يؤدي نشاطات التأكيد والاستشارات المصممة لتقييم وتعزيز فاعلية عمليات حوكمة الشركات وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية".

2- خصائص المراجعة الداخلية

تتمثل خصائص المراجعة الداخلية فيما يلي: (علاوي، 2021، صفحة 99)

- يجب على المدقق أداء وظيفة معترف بها ولديه السلطة اللازمة لإكمالها؛
- الاستقلال سمة أساسية لوظيفة التدقيق الحديثة؛
- يجب أن يتم تنفيذ عمل المراجع وفقا "للمعايير" التي تجسد تصورات الممارسة المناسبة؛
- يتضمن عمل المراجع المصادقة عن طريق التقييم؛
- أي فحص الأدلة واستخلاص استنتاج من نتائج هذا الفحص؛
- يجب أن يؤدي عمل المدقق إلى تقرير يجب أن يكون ذا قيمة للشخص الذي يتلقى التقرير.

3- هدف ونطاق المراجعة الداخلية

يتمثل هدف ونطاق المراجعة الداخلية في ما يلي: (الصحن و فتحي، 2004، صفحة 216)

1-3- هدف المراجعة الداخلية

يتمثل هدف المراجعة الداخلية فيما يلي:

مساعدة الأفراد داخل التنظيم في أداء مسئولياتهم بكفاءة، ولتحقيق هذه الغاية توفر لهم المراجعة الداخلية التحليل والتقييم والتوصيات والمشورة والمعلومات التي تتعلق بالأنشطة التي تتم مراجعتها، كما يتضمن هدف المراجعة تحقيق الرقابة الفعالة بتكلفة معقولة، وأيضا القيام بأعمال

الفحص والمطابقة بين الأداء الفعلي والمعايير الموضوعة مسبقاً لكل من سياسات المؤسسة، الإجراءات المحاسبية، نظم الضبط الداخلي، سجلات المؤسسة، أصول المؤسسة وأنشطة التشغيل. وتحقيق مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات والخطط الموضوعة وكذلك التحقق من حماية الأصول.

2-3- نطاق المراجعة الداخلية

يتضمن نطاق المراجعة الداخلية فحص وتقييم كفاية وفعالية الأداء وذلك يشتمل على:

- مراجعة مدى إمكانية الاعتماد على المعلومات المالية والتشغيلية ونزاهتها، وكذلك الوسائل المستخدمة لتحديد وقياس والتصنيف والتقرير عن تلك المعلومات؛
- مراجعة النظم الموضوعة للتأكد من الالتزام بالسياسات، الخطط، الإجراءات، القوانين واللوائح والتي يكون لها تأثير جوهري على العمليات والتقارير؛
- مراجعة وسائل الحفاظ على الأصول والتحقق من وجود تلك الأصول كلما كان ذلك ممكناً؛
- تقييم كفاءة استخدام الموارد المستخدمة ;
- مراجعة العمليات أو البرامج للتأكد من أن النتائج تتماشى مع الأهداف الموضوعة وما إذا كانت العمليات أو البرامج تنفذ كما هو مخطط لها.

4- مسؤوليات وسلطات المراجع الداخلي

يوجد العديد من المسؤوليات والسلطات على المراجع الداخلي ان يتقيد بها منها: (الصحن و فتحي، 2004، صفحة 219)

- ضرورة أن تتم مراجعة واعتماد جميع السياسات الخاصة بالمراجعة الداخلية عن طريق مجلس الإدارة؛
- وصف علاقاته بالوحدات التنظيمية الأخرى داخل وخارج التنظيم (تتضمن الوحدات خارج التنظيم، العملاء، الموردين، الملاك، الشركات التابعة، المراجعين الخارجيين وأي جهات أخرى ذات علاقة بالتنظيم)؛

- يجب أن يكون نطاق أعمال المراجعة الداخلية غير مقيد، بمعنى أن قسم المراجعة الداخلية تكون تكون لديه السلطة التي يحتاجها المتابعة الإجراءات الرقابية في النظام ككل دون تدخل من الإدارة؛
- لا يكون للمراجعين الداخليين أي سلطة على أو مسئولية الأنشطة التي يقومون بمراجعتها، وهذا يساعد على تدعيم استقلاليتهم وموضوعيتهم؛
- يجب أن يؤدي المراجعون الداخليون مسؤولياتهم بما يتماشى مع المعايير المهنية القائمة وقواعد السلوك المتعارف عليها.

ثانياً: إجراءات المراجعة الداخلية

تتلخص إجراءات المراجعة الداخلية فيما يلي:

1- مراجعة العمليات

تشمل مراجعة العمليات فحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية وجودة أداء تنفيذ المسئوليات المرتبطة بوظائف تشغيل التنظيم، في هذا الصدد يفحص المراجعون وقيموا مختلف الأنشطة المرتبطة بهذه الوظائف كالتسويق والنقل والإنتاج وإدارة المخزون والأمن وتشغيل البيانات بواسطة الحاسب الآلي وإدارة الأفراد والإدارات المالية والمحاسبة: (الصحن و فتحي، 2004، صفحة 248).

ويعتبر الأساس في فهم مراجعة العمليات هو فهم أوجه الرقابة الداخلية في التنظيم، فمعظم المراجعين الداخليين يوافقوا على اعتبار أن أهداف وأنواع وطرق الرقابة الداخلية تغطي كافة عمليات التنظيم.

2- مراجعة الأداء.

تركز مراجعة الأداء على الكفاءة والفعالية ويتطلب القيام بها ضرورة وضع معايير تشغيلية تعامل كأهداف مقبولة تقارن بها نتائج الأداء الفعلي، وإذا كانت الكفاءة والفاعلية مقاييس لأداء إلا أنها لا تعتبر بمثابة إحلال أو بديل لتقييم أداء الإدارة بذاتها، أن ما توفره تقييمات المراجعة الداخلية يعتبر مصدراً للمعلومات لمساعدة الإدارة ذاتها في عمليات تقييم الأداء، أي أن هذه المعلومات هي أحد

العوامل التي تؤثر على أحكام الإدارة والذي يعتبر العديد منها خاضع للحكم الشخصي للإدارة، وعلى الجانب الآخر فالمراجعة الداخلية تعتمد في جز كبير منها على مقاييس موضوعية لتنفيذ مراجعة الأداء وتقاس الكفاءة نتيجة إجراء مقارنة بين المعايير التشغيلية وبين الأداء الفعلي المقابل لها، كذلك ترتبط مراجعة الأداء بمفهوم الفاعلية بدرجة أكبر لارتباطها بالأهداف (الصحن و فتحي، 2004، صفحة 253).

3- تحديد الفاعلية والكفاءة

يشير مفهوم الفاعلية إلى مستوى تحقيق أهداف أمام مفهوم كفاءة فيرتبط بالموارد المستهلكة لتحقيق هذه الأهداف ولذلك فإن إستهلاك موارد بدرجة أقل يعني تحقيق كفاءة أكبر، والنقد الذي يوجه أحيانا إلى المراجعة الداخلية بصفة عامة ربما يرجع إلى صعوبة اعتمادها على معايير واضحة وأن العنصر الشخصي يهيمن ويسطر في كثير من المواقف على المراجعين الداخليين بدرجة أكبر من أدلة الإثبات المتاحة، وبالطبع يؤثر هذا الحكم الشخصي على القرار الخاص بحكم على مدى فاعلية أداء ال تنظيمات من قبل المراجع الداخلي، وعلى الرغم من هذا الضعف في عملية التقييم فإن برامج تقييم الأداء والحوافز ودراسات الحصة السوقية قد تم تقييم فاعليتها في ظل إمكانيات ضبط وقياس الفاعلية بصورة دفترية وفي ضوء المناقشة السابقة تتضح أهمية الحصول المراجع الداخلي على أدلة موضوعية قادرة على تأييد ودعم إستنتاجات المراجعة (الصحن و فتحي، 2004، صفحة 254).

4- مراجعة الإلتزام بالسياسات

تهدف مراجعة الإلتزام بالسياسات إلى تحديد ما إذا كان التنظيم يراعي عملية الإلتزام بالسياسات والإجراءات والمعايير والقوانين والتعليمات الحكومية، بالإضافة إلى تحديد درجة الإلتزام وتعتبر طبيعة مراجعة الإلتزام بالسياسات أكثر موضوعية بالمقارنة بتطبيقات المراجعة الداخلية الأخرى، وبصفة خاصة المراجعة الإدارية، ويرجع السبب في ذلك على ضعف دور الحكم الشخصي في هذه النوعية من المراجعة مقارنة بالمراجعات الأخرى (الصحن و فتحي، 2004، صفحة 258).

5- مراجعة أوجه الرقابة المالية

يمتد فحص المراجعة الداخلية بصدد أوجه الرقابة الداخلية المالية إلى مجالين: (الصحن وفتحي، 2004، صفحة 258)

رقابة الأموال ورقابة المحاسبة عن الأموال وعادة تعتبر مراجعة إدارة الحصول على وإستخدام أموال المشروع بمثابة مراجعة عمليات أو مراجعة إدارية، وتهتم المراجعة المالية بنطاق تدفق الأموال والمحاسبة عن هذه الأموال.

6- مراجعة القوائم المالية

يدور الإستفسار حول السبب الذي من أجله يهتم المراجعون الداخليون بعدالة القوائم المالية في تمثيلها للمركز المالي للمشروع ونتائجه عن الفترة المعدة عنها تلك القوائم، لا سيما وأن المراجعون الخارجيون هم الذين يعتبروا مسئولين عادة عن إبداء الرأي نحو مدى تمثيل القوائم المالية للمركز المالي ونتائج المشروع ويرجع السبب في الرد حول هذا الإستفسار في أن المراجع الخارجي معرض للفشل في إكتشاف الأخطاء الهامة نسبيا، وأن إكتشافها يتوقف على تطبيق معايير المراجعة المقبولة قبولا عاما، والتي وصفت بواسطة المعهد الأمريكي للمراجعين القانونيين (AICPA)، لذلك يجب أن يتأكد المراجع الداخلي من خلو القوائم المالية من الأخطاء (الصحن وفتحي، 2004، صفحة 265).

ثالثا: أنواع المراجعة الداخلية

تعددت أنواع المراجعة الداخلية وهذا التعدد ينعكس على جوهر عملية المراجعة حيث تقسم إلى ثلاث أقسام هي: (علاوي، 2021، صفحة 100)

1- المراجعة المالية

تمثل المجال التقليدي للمراجعة الداخلية والأكثر شيوعا وتهدف إلى حماية أموال وأصول الوحدة الحكومية) الغربان وتهتم المراجعة المالية بمراجعة القيود المحاسبية وتدقيقها حسابيا

ومستنديا والتحقق من جودة الأصول ومدى مناسبة الإجراءات المتبعة لحمايتها. كما تهتم بفحص وتقييم فاعلية النظام المحاسبي.

2- المراجعة التشغيلية

يعتبر أكثر اتساعا من مجال المراجعة المالية كونه يشمل جميع عمليات الوحدة الحكومية ككل.

3- مراجعة الالتزام

تهدف إلى مراجعة الضوابط الرقابية للحكم على جودة الأنظمة الموضوعة ومدى ملاءمتها وكذلك مدى الالتزام بالسياسات والتشريعات الموضوعة من قبل الإدارة.

4- مراجعات موثوقية وسلامة المعلومات المالية والتشغيلية

تتمثل في عمليات تدقيق البيانات المالية التي توفر تأكيدًا معقولًا بأن البيانات المالية للمنشأة تعرض بشكل عادل المركز المالي ونتائج العمليات والتدفقات النقدية بما يتوافق مع مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً.

5- مراجعات حماية الأصول

يمكن أن يشمل ذلك التأكد من حساب جميع أجهزة الكمبيوتر الشخصية وأن الضوابط موجودة لضمان استخدامها بشكل صحيح، بالإضافة إلى ذلك يمكن فحص الأصول الأخرى، بما في ذلك النقد في الصندوق والمخزون إذا كانت مكونات مهمة للعمليات. تقييم الاقتصاد وكفاءة العمليات. تشمل المجالات التي قد يفحصها المدقق ضمان نشر الموارد بشكل صحيح، وعدم وجود موارد معطلة أو وظائف مكتظة بالموظفين، وأن الموارد يتم الحصول عليها.

المطلب الثاني: التأصيل النظري للتقارير المالية

تعتبر التقارير المالية المصدر الرئيسي في الحصول على المعلومات المالية الخاصة بالمؤسسة للأطراف المتعددة مثل المستثمرين الحاليين ومؤسسات الإقراض والهيئات الحكومية وأصحاب

المصالح والهيئات الإجتماعية ، حيث من خلالها يمكن الاتصال بين الإدارة وكافة الأطراف الأخرى المهمة بالشركة وذلك من خلال ما توفره من معلومات للتعرف على الوضعية المالية للمؤسسة.

أولاً: مفاهيم حول التقارير المالية

سيتم التطرق إلى المفاهيم الخاصة بالتقارير المالية كالتالي:

1- تعريف التقارير المالية

يوجد العديد من التعريفات نذكر منها: (أنيسة، 2019، صفحة 182)

تعتبر التقارير المالية المنتج النهائي للنظام المحاسبي في الشركة، حيث يصعب التفرقة بينها وبين القوائم المالية، وإذا كانت القوائم المالية المصدر الرئيسي للمعلومات التاريخية عن نتيجة نشاط الشركة خلال فترة زمنية معينة، فإن التقارير المالية تعد مكملة لها ومفصلة للمعلومات الواردة بها.

تعرف التقارير المالية بأنها "وثائق إعلامية حاملة لبيانات يتم استعمالها والاطلاع عليها من طرف عدة مستعملين كالمستثمرين، المقرضين، العمال والإدارة، الدولة، وغيرهم من أصحاب المصالح". أو أنها "تمثيل مالي منظم للأحداث والمعاملات التي تقوم بها الشركة وتؤثر عليها تحتوي بالإضافة إلى القوائم المالية على كثير من المعلومات المالية وغير المالية مثل معلومات عن النشاط الإنتاجي والتسويقي للشركة والعوامل الاقتصادية أو السياسية التي قد تؤثر فيه مستقبلاً".

أيضا عرفت التقارير المالية كالتالي: (الرحمن، 2022، صفحة 83)

تعتبر التقارير المالية المصدر الرئيسي في الحصول على المعلومات للأطراف المتعددة مثل المستثمرين الحاليين والمحتملين ومؤسسات الإقراض والهيئات الحكومية والضريبية وأصحاب المصالح، كما أنها تعتبر محورا هاما من محاور تنشيط وفاعلية أسواق الأوراق المالية ، حيث من خلالها يمكن الاتصال بين الإدارة وكافة الأطراف الأخرى المهمة بالشركة وذلك من خلال ما توفره من معلومات للتعرف على المركز المالي وما حققته الشركة من نتائج، فلذا نجد أن التقارير المالية تمثل

المنتج النهائي للنظام المحاسبي والوسيلة التي من خلالها يستطيع جميع الأطراف الذين تربطهم علاقة بالوحدة الاقتصادية التعرف على الموقف المالي والأداء التشغيلي للوحدة مما يساعدهم على إتخاذ القرارات بشكل سليم، وهنا ينبغي التفرقة بين كل من (القوائم المالية) و(التقارير المالية) ، حيث أن مفهوم التقارير المالية أوسع وأشمل من مفهوم القوائم المالية، وذلك لأن القوائم المالية، بما تتضمنه من (قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة التحقق النقدي، قائمة الأرباح المحتجزة وقائمة حقوق المساهمين) تعد جزء من التقارير المالية والتي تتضمن بالإضافة للقوائم المالية (تقرير المراجع الخارجي، تقرير مجلس الإدارة، تقرير الإدارة التنفيذية، خطط الإنتاج والتوسعات المستقبلية المتوقعة، توقعات وتنبؤات الإدارة بخصوص نشاط الوحدة الاقتصادية الحالي والمستقبلي وأي إفصاح إضافي آخر).

2- دور التقارير المالية

يرتكز دور التقارير المالية على معيار المنفعة كصفة أساسية يجب أن تتوفر في المعلومات المحاسبية التي تعكسها هذه التقارير حتى تكون قادرة على الوفاء بمتطلبات مستخدميها في عمليات اتخاذ القرار وفي تقييم حالات عدم التأكد. وفي إطار ذلك فقد أشار مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)، أن دور التقارير المالية يتمثل في: (أنيسة، 2019، صفحة 183)

- توفير معلومات مفيدة في إتخاذ القرارات الاستثمارية والائتمانية؛
- يجب أن يتم إعداد التقارير المالية بشكل يمكن من خلاله توفير معلومات مفيدة للمستثمرين والدائنين الحاليين والمرقبين ومختلف المستخدمين تساعدهم في اتخاذ القرارات الرشيدة؛
- توفير معلومات تساعد على تقدير التدفقات النقدية المستقبلية: يجب أن تساعد التقارير المالية مختلف المستخدمين على تقدير مقدار وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية ودرجة التأكد المصاحبة لها وترتبط التدفقات النقدية ارتباطاً وثيقاً بقدرة المؤسسة على توفير النقدية من إيراداتها الجارية لمواجهة التزاماتها عند استحقاقها. وكذا الاحتياطات النقدية الأخرى؛
- توفير معلومات عن الموارد الاقتصادية للمؤسسة والمتطلبات المترتبة على هذه الموارد: يجب أن توفر التقارير المالية معلومات عن الموارد الاقتصادية للمؤسسة والالتزامات التي عليها. لمساعدة المستثمرين

والدائنين على تحديد نواحي القوة والضعف وكذا تحديد المقدرة المالية واحتمالات مواجهة حالات العسر المالي؛

- توفير معلومات حول تقييم أداء المؤسسة خلال الفترة. ويعتمد هذا التقييم على مقاييس صافي الربح ومكوناته. كما يمكن أن يستخدم المستثمرون والدائنون المعلومات المحاسبية عن الماضي في تقدير التوقعات المستقبلية المتعلقة بالمؤسسة؛

- توفير معلومات تساعد على قياس درجة سيولة الأموال. بمعنى أن القوائم المالية يجب أن تتضمن المعلومات المتعلقة بمصادر الأموال وأوجه استخدامها؛

- توفير معلومات تفيد في تقييم درجة الكفاءة الإدارية وتقييم الأداء. وذلك من خلال تقييم قدرة الإدارة على تنفيذ مسئولياتها التي وكلها لها المساهمون في تخطيط موارد المؤسسة والرقابة عليها وكيفية استخدامها الاستخدام الأمثل؛

- توفير معلومات تتعلق بملاحظات وتفسيرات الإدارة. فالقوائم المالية يجب أن تتضمن أي ملاحظات وتفسيرات ترى الإدارة أهميتها للمستخدمين. وذلك بإيضاح بعض الأحداث أو العمليات التي ينعكس أثرها على الأرقام المحاسبية وإيضاح الافتراضات التي استخدمت في إعداد الحسابات.

3- تعريف شفافية التقارير المالية

عرفت شفافية التقارير المالية كالتالي: (أنيسة، 2019، صفحة 184)

تمتع المعلومات المالية المفصح عنها بالخصائص النوعية الصادرة عن الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، وفي هذا الإطار أشار IASB إلى أن جودة التقارير المالية تتحد من خلال تعزيز الخصائص النوعية الأساسية لمنفعة القرار الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية المفصح عنها والمتمثلة في (الملائمة والموثوقية) التي تعد الأكثر أهمية في تحديد مضامين معلومات التقرير المالي، بالإضافة إلى الخصائص النوعية الثانوية والمتمثلة في (القابلية للمقارنة، القابلية للتحقق، القابلية للفهم والتوقيت المناسب) التي تحسن من منفعة القرار في حال توفر الخصائص الأساسية وحسب منظور الفائدة في إتخاذ القرارات، عرفت بـ "مدى دقة التقارير والمالية في عكس معلومات عن عمليات الشركة، لاسيما التدفقات النقدية المتوقعة لإفادة المستثمرين في اتخاذ قراراتهم". وهذا التعريف

يتوافق مع تعريف اللجنة الخاصة بالتقارير المالية المنبثقة عن المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA والتي عرفها ب "القدرة على استخدام المعلومات المفصّل عنها في مجال التنبؤ، ومدى ملائمة هذه المعلومات للهدف من الحصول عليها".

4- العوامل المؤثرة في شفافية التقارير المالية

تتمثل في مجموعة من العوامل هي: (أنيسة، 2019، صفحة 185)

1-4- عوامل تتعلق بالمعلومات

تتأثر التقارير المالية بمدى توافر عدد من الخصائص والصفات للحكم على منفعتها في اتخاذ القرار. حيث يتم التمييز من خلال هذه الخصائص. والصفات بين المعلومات الأقل منفعة والأكثر منفعة لإتخاذ القرار. وكذلك بموجبها يتم إختيار الطرق المحاسبية وكمية ونوعية المعلومات الواجب توفيرها وعرضها في التقارير المالية. ومن بين العوامل المتعلقة بالمعلومات المحاسبية في الوقت الحاضر استخدام تكنولوجيا الاعلام والاتصال في إدخال وتحليل ومعالجة المعلومات. والتي تساعد بشكل كبير على توفير معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب كخاصية نوعية للمعلومات المحاسبية مما يؤدي إلى زيادة جودة التقارير المالية.

4-2- دوافع الإدارة

تتحمل الإدارة المسؤولية الأساسية في إعداد التقارير المالية العادلة والدقيقة. ومن المعلوم أن إطلاق الأحكام يعتبر ضروريا عند تحديد الأرقام في القوائم المالية. وعلى الرغم من أن المعايير المحاسبية قللت من الاعتباطية وعدم الموضوعية في هذه الأحكام إلا أنها لم تلغها بشكل كامل لاسيما في ظل المرونة التي تمنحها لهم فيما يخص ممارسة مهاراتهم في التحكيم والاختيار بين السياسات المحاسبية وعمل التقديرات المحاسبية والتي قد تستغل من قبل المدراء ممن يسيؤون استخدام هذه الحرية من خلال ما يعرف بإدارة الأرباح والتي يمكن أن تقلل من المحتوى الاقتصادي للقوائم المالية وتقلل من الثقة في عملية إعداد التقارير المالية.

5- معايير إعداد التقارير المالية

يتوقف إعداد تقارير مالية عالية الجودة بالدرجة الأولى على جودة المعايير المحاسبية المطبقة. ويقصد بجودة المعايير المحاسبية قدرتها على إنتاج معلومات مالية موثوق فيها ويمكن الاعتماد عليها لاتخاذ القرارات الاقتصادية. حيث اعتبرت هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية SEC أن استخدام معايير محاسبية عالية الجودة من شأنه أن يؤدي إلى إعداد تقارير مالية عالية الجودة ويعزز من ثقة المستثمرين في مصداقية التقارير المالية وقد أشارت بعض الدراسات على أن تبني معايير التقارير المالية الدولية باعتبارها معايير عالمية سيساهم في تخفيض الإختلافات بين هذه التقارير في الدول المختلفة. ويدعم قابلية المعلومات المالية للمقارنة وزيادة جودة التقارير المالية كما يعطي الإدارة فرصة كبيرة للحد من عدم تماثل المعلومات وممارسات إدارة الأرباح وعمليات الغش المرتبطة بالتنبؤات (أنيسة، 2019، صفحة 185).

ثانياً: أنواع التقارير المالية

تشتمل التقارير المالية على:

1- تقارير مالية أساسية

تتمثل في القوائم المالية الأساسية التي يتم إعدادها بصورة منتظمة ودورية من المعلومات المحاسبية اللازمة لتحقيق أهداف المحاسبة المالية: (تركي، 1993، صفحة 08)

1-1- قائمة الدخل

وهي تقرير بنتيجة العمليات التي قام بها المشروع خلال فترة معينة وتشتمل على معلومات عن الإيراد من المبيعات وأية إيرادات أخرى وكذا تكلفة المبيعات وأية مصروفات أخرى رئيسية أو غير رئيسية وإجمالي الربح والدخل من العمليات التي يقوم بها المشروع، وقد تعد قائمة الدخل على أساس مقابلة إيراد الفترة بمصروفاتها للوصول إلى صافي الربح وهو ما يطلق عليه بقائمة الدخل ذات المرحلة الواحدة Single steb income statement أو قد تعد قائمة الدخل على أساس التفرقة بين الإيرادات

والمصروفات ذات العلاقة بالنشاط الرئيسي للمشروع من غيرها من الإيرادات والمصروفات العرضية والتي ترجع إلى سياسات مالية أو إدارية أو ظروف إقتصادية هذا وقد إهتم المحللون الماليون بقائمة الدخل نظراً لأهميتها في بيان المقدرة الكسبية للمشروع power Earning ومدى استمراره في تحقيق هذه الأرباح، كما إهتم بها المستثمرون لتحديد العائد من وراء استثماراتهم وكذا الدائنون والبنوك لتحديد مقدرة المشروع على سداد التزاماته القصيرة أو الطويلة الأجل.

1-2-2- قائمة المركز المالي

وهي تقرير بممتلكات المشروع والتزاماته في لحظة معينة وتشتمل على معلومات عن الأصول المتداولة والثابتة وغيرها من الأصول بالإضافة إلى معلومات عن الخصوم القصيرة والطويلة الأجل وحقوق الملاك (المساهمين). ويحتاج القائم بالتحليل المالي إلى المعلومات التي توفرها قائمة المركز المالي في التعرف على درجة السيولة للمشروع ودرجة التركيب الرأسمالي، ومدى الإعتماد على القروض كمصدر من مصادر التمويل بالإضافة إلى دراسة العلاقة بين الأصول بعضها ببعض.

1-3-3- قائمة التدفقات النقدية

أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية النشرة رقم 95 لعام 1987 م والتي تقضي بالتزام الشركات بإعداد قائمة التدفقات النقدية cash flows statement لتحل محل قائمة التغيرات في المركز المالي اعتباراً من 15 يوليو 1988 م. هذا وقد تم تحديد الهدف الرئيسي من قائمة التدفقات النقدية في إمداد المستفيدين منها بمعلومات عن التدفقات النقدية الواردة والصادرة عن فترة معينة، كما تحديد الهدف الفرعي لها في توفير معلومات معدة طبقاً للأساس النقدي عن النشاط التشغيلي Operating activities والنشاط الاستثماري investing activities والنشاط التمويلي Financing activities للمشروع عن فترة معينة وذلك لخدمة المستثمرين والدائنين وغيرهم من المستفيدين.

1-4- قائمة الأرباح المحتجزة

وتوضح هذه القائمة الأرباح التي تمت خلال السنة المالية والتغيرات التي حدثت عليها بالإضافة إلى بيان الربح من سنوات سابقة والتوزيعات والتحويلات التي تمت عن فترة معينة.

ويهتم المحلل المالي بهذه القائمة في بيان حركة الأرباح ونموها وتطورها خلال عدد من السنوات والتوزيعات التي تمت من الأرباح في شكل احتياطات أو توزيعات للمساهمين.

هذا وقد ظهر في السنوات الأخيرة عدد آخر من القوائم المالية بناء على رغبة المستثمرين والدائنين وحاجتهم إلى المزيد من المعلومات التفصيلية التي تساعد على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية أو بناء على تعليمات وتوجيهات من الجهات المشرفة على مهنة الحاسبة وستعرض إلى هذه القوائم المالية في قسم آخر من هذا الكتاب.

2- تقارير مالية ملحقه

تشتمل التقارير المالية الملحقه على: (تركي، 1993، صفحة 10)

2-1- تقرير مراقب الحسابات

يتضمن تقرير مراقب الحسابات نتيجة الفحص للقوائم المالية من حيث مدى دقة المعلومات التي تحتويها ومدى تمثيلها بصدق وعدالة للعمليات التي تمت بالمشروع عن فترة مالية معينة، وعلى ذلك يجب أن يشير تقرير مراقب الحسابات إلى أن القوائم المالية قد تم إعدادها طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وإلى عدم وجود تغيير في هذه المبادئ من فترة مالية لأخرى، بالإضافة إلى بيان مدى كفاية المعلومات التي تحتويها القوائم المالية للمستفيدين منها. هذا ويعتبر تقرير مراقب الحسابات النظيف (غير المتحفظ) دليلاً على صدق المعلومات الواردة بالقوائم المالية وعدالتها مما يؤدي في النهاية إلى إطمئنان المحلل المالي إلى استخدام هذه المعلومات لغرض التحليل المالي.

2-2- تقرير مجلس الإدارة The chairman's reporters

يتضمن تقرير مجلس الإدارة معلومات عامة عن الشركة وأهدافها ومركزها المالي والتسويقي، كما يتضمن معلومات عن الإنتاج ودرجة نمو المبيعات والأرباح والعوامل المؤثرة في نشاط الشركة في المستقبل.

وتقرير مجلس الإدارة بهذا المعنى لا يحتوي على معلومات مالية كافية يمكن الاعتماد عليها من جانب المحلل المالي أو المستثمرين والدائنين وغيرهم، كما أن المعلومات الواردة به لا تخضع لمراجعة مراقب الحسابات ومع ذلك فقد يحتوي هذا التقرير على بعض المعلومات التكميلية الأخرى التي قد يحتاج إليها متخذي القرارات الاقتصادية.

2-3- تقرير الإدارة التنفيذية The directors report

وهو تقرير إلزامي تقوم بإعداده الشركات المساهمة في عدد من الدول كما في بريطانيا ويتضمن معلومات أكثر تفصيلاً من تقرير مجلس الإدارة، مثل معلومات عن الأصول والتغيرات التي حدثت عليها خلال السنة المالية والالتزامات وحقوق الملكية، بالإضافة إلى معلومات عن التعاقدات الجديدة وسياسة توزيع الأرباح ومعلومات عن العاملين وتكلفة الرعاية الاجتماعية والخدمات المقدمة من الشركة للعمال بصفة خاصة وللمجتمع بصفة عامة

ثالثاً: المستفيدون من التقارير المالية

تعد التقارير المالية الصورة العاكسة للوضع المالي للمؤسسة لذا تسعى كل المؤسسات إلى زيادة شفافية ودقة هذه التقارير من أجل نيل رضا الأطراف المستخدمة للتقارير المالية (الرحمن، 2021، صفحة 32)

بالرغم من أن التقارير المالية قد أعدت أساساً لخدمة المستفيدين منها إلا أنه لم يتم بشكل قاطع تحديد من هم المستفيدون من المعلومات المالية الواردة بها وما هي حاجتهم منها ومدى وفاء هذه التقارير من معلومات لخدمة متخذي القرارات الاقتصادية وقد يرجع ذلك إلى وجود عدد كبير من

المستفيدين منهم ممن هم من خارج المشروع أو من داخل المشروع وكذا يوجد بين هؤلاء المستفيدين من لهم إهتمام مباشر بالتقارير المالية أو إهتمام غير مباشر،

وفي هذا الصدد أشارت جمعية المحاسبين الأمريكية إلى أن التقارير المالية قد أعدت أساساً لخدمة المستفيدين من خارج الوحدة الاقتصادية مثل المستثمرين والدائنين وغيرهم، حيث لهم مقدرة محدودة في الحصول على المعلومات اللازمة عن المشروع وليس لهم سوى هذه التقارير كمصدر موثوق يتم الاعتماد عليه عند اتخاذ قراراتهم الاقتصادية الرشيدة.

في ضوء ما سبق يمكن القول إن المستفيدين من التقارير المالية هم غالباً المستثمرون سواء كانوا حاليين أو مُتَوَقَّعين وهذه الفئة من المستفيدين تحتاج إلى التقارير المالية للحكم على مقدرة المشروع على تحقيق الأرباح حالياً ومستقبلاً ودرجة نمو هذه الأرباح من سنة لأخرى، هذا بالإضافة إلى حاجة المستثمرين إلى معلومات مالية مقارنة بين عدد من المشروعات حسب العائد والمخاطرة من وراء الاستثمار.

هذا ويعتبر الدائنين والبنوك من أحد المستفيدين من التقارير المالية من خارج المشروع للحصول على معلومات عن المركز المالي للمشروع ومقدرته على سداد التزاماته القصيرة أو الطويلة الأجل ودرجة السيولة النقدية والتدفقات النقدية الواردة والصادرة بالإضافة إلى حاجة الدائنين والبنوك أيضاً إلى التعرف على حركة الأرباح والتغيرات في المركز المالي خلال عدد من الفترات، وتحتاج إدارة المشروع سواء الإدارة العليا أو الإدارة التنفيذية إلى كثير من المعلومات المالية الواردة بالتقارير المالية لمساعدتهم على اتخاذ القرارات الخاصة بالإنتاج أو التوزيع أو الحصول على قرض أو عند المفاضلة بين شراء أصل من الأصول أو بين استئجاره من الغير، بينما يحتاج الموظفون والعمال إلى التقارير المالية للتعرف على الأرباح المحققة خلال الفترة والجزء الذي سيعود عليهم من هذه الأرباح في شكل مكافآت أو خدمات اجتماعية أو في شكل زيادة في الأجور

هذا وتهتم الدولة والأجهزة الحكومية التابعة لها بالتقارير المالية لتحديد الوعاء الضريبي بمعرفة الجهاز الضريبي والمساعدة في إعداد خطط التنمية بمعرفة المسؤولين عن التخطيط الوطني

والحد من الإسراف في استخدام المواد المتاحة عنه بمعرفة أجهزة الرقابة المالية، كما يهتم المجتمع عامة بجميع طوائفه بالتقارير المالية لتحديد المسؤولية الاجتماعية للمشروع تجاه المجتمع والخدمات التي قدمها لهم والآثار الاقتصادية والاجتماعية والصحية لوجود المشروع في البيئة التي يزاول فيها نشاطه.

رابعاً: التحليل المالي للقوائم المالية

إعداد القوائم المالية والاطلاع عليها بشكلها الثابت لا يعتبر ذو أهمية كبيرة لإدارة الشركة. حيث أن رغبة الإدارة هي معرفة قوة الشركة. سيولتها وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها. وقدرتها الإيرادية والتوقعات والاتجاهات المستقبلية. ومن أجل خدمة الإدارة في تحقيق هذا الهدف فالمطلوب هو إعادة ترتيب الأرقام الواردة في القوائم المالية وتحليلها بطريقة تصبح سهلة الفهم بالنسبة للإدارة. يعرف التحليل المالي بأنه "عبارة عن فصل مجموعة الأرقام إلى أجزاء صغيرة وترتيبها بطريقة يسهل فهمها". والتحليل يتضمن الاستفسار المفصل في المعلومات المالية. والتي تعتبر عملية لمعرفة نقاط القوة والضعف في الشركة من خلال إيجاد العلاقة بين البنود المختلفة للقوائم المالية. فهي عبارة عن عملية تحليل للأرقام ومن ثم دراسة علاقتها مع بعضها البعض وشرحها للوصول إلى النتائج. ((الرحمن، 2021، صفحة 32)

المطلب الثالث: علاقة المراجعة الداخلية بالتقارير المالية

تعد المراجعة الداخلية أحد العوامل الرئيسية في إرساء شفافية التقارير المالية، إذ تسعى إلى تقييم وتحليل جميع العمليات المالية والإدارية التي تقوم بها المؤسسة، وتحديد نقاط القوة والضعف وتوجيه الجهود نحو تحسين الأداء المالي والإداري. فعندما يتم القيام بعملية مراجعة داخلية للسجلات المحاسبية والعمليات المالية للمؤسسة، حيث يمكن تحديد الأخطاء والمخالفات التي قد تؤثر على دقة وشفافية التقارير المالية. وإضافة على ذلك، تساعد المراجعة الداخلية على تحديد الضعف في النظام المالي للشركة وتوفير توصيات لتحسينه.

أولاً: العلاقة بين المراجع الداخلية والتقارير المالية

يمكن أن تساعد المراجعة الداخلية في تحسين الشفافية في التقارير المالية من خلال:

- ضمان جودة التقارير المالية حيث يتم تحديد الأخطاء والمخالفات وتصحيحها بما يتناسب مع المعايير المالية الدولية؛
- تطوير نظام مالي يقوم بتحديد الضعف في النظام المالي للشركة وتقديم توصيات من أجل تحسينه؛
- زيادة الثقة بين المساهمين حيث يتم تقديم ضمانات بشأن جودة ودقة التقارير المالية والتي تحفزهم على الإستثمار في المؤسسة؛
- يمكن للمراجعة الداخلية تحديد الممارسات التي قد لا تتوافق مع المعايير المالية الدولية، والتي يمكن تحسينها لتتوافق مع المعايير المالية الدولية.

ثانياً: العلاقة بين المراجع الداخلي والتقارير المالية

للمراجع الداخلي تأثير هام جدا على دقة وشفافية التقارير المالية من خلال:

- يقوم المراجع الداخلي بالتحقق من صحة المعلومات المالية الموجودة في الحسابات والتقارير، وذلك من خلال مقارنة الأرقام في السجلات المالية بالأرقام المدونة في التقارير المالية.
- حيث يقوم المراجع الداخلي بتقييم مدى تقييد المؤسسة بالسياسات والإجراءات المالية والإدارية، والتأكد من وجود قواعد وإجراءات تضمن الالتزام بها؛
- يقوم المراجع الداخلي بمراجعة نظام المحاسبة المتبع في المؤسسة، والتحقق من وجود آليات موثوقة لجمع وتحليل البيانات المالية؛
- يقوم المراجع الداخلي بالتحري عن أي عمليات مالية غير قانونية أو مخالفة للسياسات والإجراءات المالية والإدارية؛
- يقوم المراجع الداخلي بتقديم توصيات من أجل تحسين الأداء المالي والإداري، وذلك من خلال تحليل وتفسير النتائج والمخرجات الحالية.

وفي الأخير يمكن القول إن المراجعة الداخلية هي جزء أساسي وهام من عملية إرساء الشفافية في التقارير المالية، حيث تساعد على تحديد الأخطاء والتدخلات وتحسين النظام المالي، وكسب الثقة بين المساهمين، وتحسين الممارسات المالية والمحاسبية للمؤسسة.

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسات السابقة

تعتبر الدراسات السابقة بمثابة القاعدة الأساسية في أي بحث علمي، وفي موضوع المراجعة الداخلية ودورها في إرساء شفافية التقارير المالية نجد مجموعة من الدراسات التي تتشابه نسبياً مع الدراسة الحالية، حيث تم التطرق في المطلب الأول إلى الدراسات السابقة الأجنبية وكذلك في المطلب الثاني الدراسات الوطنية وفي المطلب الثالث ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

المطلب الأول: عرض نتائج الدراسات السابقة الأجنبية

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى نتائج الدراسات السابقة الأجنبية الخاصة بالمراجعة الداخلية والتقارير المالية

أولاً: دراسة محمد حامد مجيد السامرائي (2016)

جاءت هذه الدراسة بعنوان: أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية، سيتم التطرق إلى أهداف ونتائج الدراسة كالتالي: (السامرائي، 2016)

1-أهداف الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى:

– التعرف إلى اثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية بأبعاده مجتمعة (البيئة الرقابية، الأنشطة الرقابية، تقييم المخاطر، المعلومات والاتصالات، المراقبة والضبط) على جودة التقارير المالية ببعديها (الملائمة والتمثيل الصادق) في شركات صناعة الأدوية الأردنية المدرجة في بورصة عمان؛

_ التعرف إلى اثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية بأبعاده مجتمعة البيئة الرقابية، الأنشطة الرقابية، تقييم المخاطر، المعلومات والاتصالات، المراقبة والضبط) على جودة التقارير المالية بوجود خاصية ملائمة المعلومات في شركات صناعة الأدوية الأردنية المدرجة في بورصة عمان؛

_ التعرف إلى اثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية بأبعاده مجتمعة (البيئة الرقابية، الأنشطة الرقابية، تقييم المخاطر، المعلومات والاتصالات، المراقبة والضبط) على جودة التقارير المالية بوجود خاصية التمثيل الصادق المعلومات في شركات صناعة الأدوية الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام كل من تحليل الانحدار البسيط المتعدد وتحليل المسار لاختبار فرضيات الدراسة.

2- نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى:

_ مستوى البيئة الرقابية في شركات صناعة الأدوية الأردنية المدرجة في بورصة عمان محل الدراسة من وجهة نظر عينة الدراسة كانت مرتفعة؛

_ أظهرت نتائج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية أن مستوى الأنشطة الرقابية في شركات صناعة الأدوية الأردنية المدرجة في بورصة عمان محل الدراسة من وجهة نظر عينة الدراسة كانت مرتفعة؛

_ كما تبين من خلال التحليل الوصفي أن مستوى تقييم المخاطر في شركات صناعة الأدوية الأردنية المدرجة في بورصة عمان محل الدراسة من وجهة نظر عينة الدراسة كان مرتفعاً؛

_ وقد تبين أن مستوى المعلومات والاتصالات في شركات صناعة الأدوية الأردنية المدرجة في بورصة عمان محل الدراسة من وجهة نظر عينة الدراسة كان مرتفعاً؛

_ كما بينت النتائج أن مستوى المراقبة والضبط في شركات صناعة الأدوية الأردنية المدرجة في بورصة عمان محل الدراسة من وجهة نظر عينة الدراسة كان مرتفعاً؛

_ من خلال تحليل متغير جودة التقارير المالية من حيث الملائمة في شركات صناعة الأدوية الأردنية المدرجة في بورصة عمان محل الدراسة من وجهة نظر عينة الدراسة أن مستواها حظى بأهمية مرتفعة أيضا؛

_ كما تبين أن مستوى المصدقية في شركات صناعة الأدوية الأردنية المدرجة في بورصة عمان محل الدراسة من وجهة نظر عينة الدراسة كانت مرتفعة.

ثانيا: دراسة أنس عبد الله محمد الأمين (2016)

جاءت هذه الدراسة بعنوان: أثر لجان المراجعة في تنظيم السياسات المحاسبية وتحقيق الشفافية في التقارير المالية في المصارف التجارية السودانية وسيتم التطرق إلى نتائج وأهداف الدراسة كالتالي: (الأمين، 2016)

1- أهداف الدراسة

حيث هدفت الدراسة إلى عكس الدور الحقيقي للجان المراجعة في الإفصاح عن التغيير في السياسات المحاسبية لرفع كفاءة تقاريرها المالية وتحقيق مستوى عال من الشفافية وذلك من خلال:

_ التعرف على مفهوم وفاعلية لجان المراجعة وتطورها، وتسيط الضوء على الدور الذي تلعبه لجان المراجعة في الإفصاح عن التغيير في السياسات المحاسبية؛

_ بيان أثر خصائص لجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية في المصارف التجارية

_ بيان أثر خصائص لجان المراجعة في تحقيق شفافية التقارير المالية للمصارف التجارية؛

_ قياس أثر شفافية التقارير المالية في المصارف التجارية من خلال الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية؛

_ تحديد أهمية الإفصاح عن السياسات المحاسبية لمستخدمي التقارير المالية في المصارف التجارية.

ولتحقيق هدف الدراسة تم الإعتماد على الإستبانة كأداة لجمع البيانات .

2- نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

يوجد تأثير إيجابي لمهام لجان المراجعة في تحقيق شفافية التقارير المالية المصرفية. حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.33) كما بلغت قيمة معامل الانحدار (0.24) وتفسر على أن مهام المراجعة تؤثر في تحقيق شفافية التقارير المالية المصرفية بنسبة (11%) حيث بلغت قيمة معامل التحديد (0.11) بينما تؤثر المتغيرات الأخرى بنسبة (89%)؛

يوجد تأثير إيجابي لإستقلالية لجان المراجعة في تحقيق شفافية التقارير المالية المصرفية. حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.62) كما بلغت قيمة معامل الانحدار (0.86) وهذه القيمة الموجبة تدل على وجود أثر إيجابي لإستقلالية لجان المراجعة في تحقيق شفافية التقارير المالية المصرفية بنسبة (38%) حيث بلغت قيمة معامل التحديد (0.38) بينما تؤثر المتغيرات الأخرى بنسبة (62%)؛

يوجد تأثير إيجابي للخبرة المالية والمحاسبية للجان المراجعة في تحقيق شفافية التقارير المالية المصرفية. حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.55) كما بلغت قيمة معامل الانحدار (0.74) وتفسر على أن الخبر المالية والمحاسبية للجان المراجعة تؤثر في تحقيق شفافية التقارير المالية المصرفية بنسبة (30%) حيث بلغت قيمة معامل التحديد (0.30) بينما تؤثر المتغيرات الأخرى بنسبة (70%)؛

يوجد تأثير إيجابي لكفاءة وفاعلية لجان المراجعة في تحقيق شفافية التقارير المالية المصرفية. حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.54) كما بلغت قيمة معامل الانحدار (0.71) وتفسر على أن كفاءة وفاعلية لجان المراجعة تؤثر في تحقيق شفافية التقارير المالية المصرفية بنسبة (29%) حيث بلغت قيمة معامل التحديد (0.29) بينما تؤثر المتغيرات الأخرى بنسبة (71%).

ثالثاً: دراسة محمد أحمد محمد النجار (2017)

جاءت هذه الدراسة بعنوان قياس مدى الشفافية والإفصاح في التقارير المالية المنشورة للبنوك الوطنية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، وسيتم التطرق إلى اهداف ونتائج الدراسة: (محمد النجار، 2017) (النجار، 2017)

1- أهداف الدراسة

هدفت هذه الدراسة الى قياس مدى تحقق الشفافية والإفصاح في التقارير المالية المنشورة للبنوك الوطنية في بورصة فلسطين من خلال نموذج لقياس مستوى الإفصاح في البنوك الوطنية العاملة في دولة فلسطين، ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحث بإختبار التقارير المالية للبنوك الوطنية المنشورة في بورصة فلسطين للعام من 2006 حتى 2014 وعددها خمسة بنوك باستخدام المقياس المقترح من الباحث والمعتمد على مقياس (standard an poor) كما استخدم برنامج الحزم الإحصائية (spss) في تحليل البيانات التي يجمعها.

2- نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها:

- _ لا يوجد فروق جوهرية بين البنوك الوطنية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين في مستويات الإفصاح وفقاً للمؤشر المقترح حيث بلغ متوسط المؤشر لجميع البنوك 78.2%؛
- _ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سمات البنك فيما يتعلق ب(حجم البنك، حصة السهم من الأرباح) ومستويات الإفصاح في التقارير المالية للبنوك الوطنية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين؛
- _ توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين حصة السهم من الأرباح ومستوى الإفصاح في هيكل الملكية وحقوق المستثمرين للبنوك الوطنية؛
- _ توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين القيمة السوقية للبنك ومستوى الإفصاح في الشفافية والإفصاح المالي عن المعلومات للبنوك الوطنية.

رابعاً: دراسة ضحى محمد العيسى (2018)

جاءت هذه الدراسة بعنوان أثر الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية وسيتم التطرق إلى

أهداف ونتائج الدراسة : (العيسى، 2018)

1- أهداف الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى:

- _ قياس مستوى الالتزام بمعلومات الإفصاح الاختياري للشركات المسجلة في هيئة الأوراق والأسواق المالية.
- _ قياس مدى تمتع التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بالجودة بدلالة مستوى التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح.
- _ بيان مستوى إلتزام الشركات (القطاع المصرفي وقطاع التأمين) المسجلة في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بقواعد الحوكمة.
- _ بيان أثر الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية وذلك بدلالة مستوى التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح. المحاسبية للشركات المسجلة في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.
- _ بيان أثر الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية باختلاف مستوى الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات.

ولتحقيق أهداف الدراسة لتحقيق أهداف البحث تم قياس متغير الإفصاح الاختياري باستخدام مؤشر لمعرفة نسبة الالتزام بالإفصاح الاختياري، كما تم قياس جودة التقارير المالية بدلالة مستوى التحفظ المحاسبي للشركات ومدى تمتع أرباح الشركات عينة الدراسة بالجودة، أما متغير الحوكمة فقد تم إعداد مؤشر من قبل الباحثة بالاعتماد على القرار الوزاري /31/ لعام 2008 الذي يتضمن البنود الأساسية لقواعد الحوكمة في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.

2- نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- _ لا يوجد أثر ذودلالة إحصائية للإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية (بدلالة التحفظ المحاسبي) للشركات المسجلة في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية؛

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية (بدلالة جودة الأرباح) للشركات المسجلة في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية؛

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية (بدلالة التحفظ المحاسبي) باختلاف مستوى الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة للشركات المسجلة في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية؛

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية (بدلالة جودة الأرباح) باختلاف مستوى الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة للشركات المسجلة في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.

المطلب الثاني: عرض نتائج الدراسات السابقة الوطنية

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى نتائج الدراسات السابقة الوطنية الخاصة بالمراجعة الداخلية والتقارير المالية

أولاً: دراسة فتح الرحمن وآخرون (2022)

جاءت هذه الدراسة بعنوان دور المراجعة الداخلية في زيادة شفافية التقارير المالية في الوحدات الحكومية بالتطبيق علي وزارة المالية والاقتصاد الوطني في الفترة من (2021-2022)، وسيتم التطرق إلى أهداف ونتائج الدراسة: (محمد و فتح الرحمان ؛ إدريس، 2022)

1-أهداف الدراسة

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على الإجراءات والأساليب التي تتبعها المراجعة الداخلية في الوحدات الحكومية، تقييم المراجعة الداخلية في الوحدات الحكومية، دراسة أسس ومبادئ المراجعة الداخلية ودورها في شفافية التقارير المالية، التعرف على معايير المراجعة الداخلية ودورها في شفافية التقارير المالية، تسليط الضوء على نقاط الضعف في هذه الجوانب، وإيجاد حلول لها

2- نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية وشفافية التقارير المالية، وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق أساليب المراجعة الداخلية وشفافية التقارير المالية، كما توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإلتزام بمعايير المراجعة الداخلية وشفافية التقارير المالية.

ثانيا: دراسة أشواق حمايزية وهندة قريدة (2022)

جاءت هذه الدراسة بعنوان: دور الإفصاح عن المسؤولية الإجتماعية في تحسين جودة التقارير المالية في المؤسسات الإقتصادية دراسة حالة مؤسسة الإسمنت تبسة، وسيتم التطرق إلى أهداف ونتائج الدراسة كالتالي: (أشواق و قريدة، 2022)

1- أهداف الدراسة

حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى فاعلية المسؤولية الإجتماعية في تحسين جودة التقارير المالية والتعرف على مامدى ممارسة الإفصاح عن المسؤولية الإجتماعية في المؤسسة محل الدراسة وإبراز مدى الوعي بأهمية الإفصاح عن المسؤولية الإجتماعية في المؤسسة

2- نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج تتمثل في:

- العمل على تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لكونه يوفر معلومات أكثر مصداقية وشفافية مما يؤثر على أدائها المالي إيجابيا؛
- تطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية يساهم في ضمان حقوق الأفراد أصحاب المصالح للمحافظة على البيئة؛

- هناك العديد من الصعوبات التي ترتبط بتطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية منها صعوبة الإفصاح عن نشاطات المسؤولية الاجتماعية؛
- هناك وعي مؤسسة الإسمنت - تبسة - بدرجة مرتفعة بأهمية تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لتحسين أداء مؤسسة الإسمنت - تبسة-؛
- تأكيد أغلبية العاملين بأن أدوات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية كافية بدرجة متوسطة في مؤسسة الإسمنت - تبسة-.

ثالثاً: دراسة نايرفاروق وبوزيدي عبد الرحمان (2022)

جاءت هذه الدراسة بعنوان: دور نظام الرقابة الداخلية في زيادة مصداقية التقارير المالية دراسة حالة بمؤسسة سونلغاز تبسة، سيتم التطرق إلى أهداف ونتائج الدراسة كالتالي: (فاروق و بوزيدي، 2022)

1-أهداف الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة الأدبيات النظرية لدور نظام الرقابة الداخلي من خلال التطرق لمفهومه، أهدافه، أهميته، أنواعه والقيمة المضافة التي يضيفها على التقارير المالية والتعرف الى أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية بأبعاده مجتمعة الرقابة المحاسبية المالية، الرقابة الإدارية، الضبط الداخلي على جودة التقارير المالية بوجود خاصية ملاءمة المعلومات في مؤسسة سونلغاز وأيضا الخروج بنتائج من شأنها بيان قدرة نظام الرقابة الداخلية على تحسين جودة القوائم ومن خلال هذه الدراسة الميدانية.

2- نتائج الدراسة

توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج منها تطور الرقابة الداخلية بفضل العديد من العوامل أهمها انفصال الملكية على الإدارة وسعيها للحفاظ على رأسمالها، الفضائح المالية التي عانت

منها العديد من المؤسسات العالمية كشركة انرون تسببت في تصاعد الإهتمام بنظام الرقابة الداخلية وسن القوانين التي من شأنها دعم النظام.

رابعاً: دراسة عبد الحق زيانى (2022)

جاءت هذه الدراسة بعنوان: دور التدقيق المالي في تحسين جودة التقارير المالية حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور التدقيق المالي في تحسين جودة التقارير المالية، سيتم التطرق إلى أهداف ونتائج الدراسة كالتالي: (زياني، 2022)

1- أهداف الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور التدقيق المالي في تحسين جودة التقارير المالية ومن خلال تقييمها لنظام الرقابة الداخلية والتزامه بإجراءات التدقيق، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة واستكمال الجانب النظري تم استخدام الاستبانة لجمع البيانات الأولية المتعلقة بموضوع الدراسة، ومن ثم تفرغها وتحليلها باستخدام برنامج SPSS واستخدام الاختبارات والمعالجة الإحصائية المناسبة بهدف الوصول إلى دلالات ذات نتيجة تدعم موضوع الدراسة، حيث تم توزيع الإستبانة على عدد من المدققين الماليين على مستوى الجزائر.

2- نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها كون أن التدقيق المالي يلعب دوراً هاماً في تحسين جودة التقارير المالية من خلال التقييم الفعال لنظام عليها في نشرة معايير التدقيق الدولية وتوصيات قانون SOX .

المطلب الثالث: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

يتم من خلال هذا المطلب التمييز بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية:

أولاً: من حيث عينة الدراسة

تختلف دراستنا من حيث عينة الدراسة محل التطبيق، إذ تمت دراستنا التطبيقية على مؤسسة إقتصادية أما باقي الدراسات منها ما تم دراستها على البنوك التجارية وماتمت على مستوى المصارف ومنها دراسات تتشابه مع دراستنا حيث تمت هي الأخرى على مستوى المؤسسات الإقتصادية.

ثانياً: من حيث الفترة

تتسم دراستنا عن باقي الدراسات بطابع التجديد ومن حيث فترات الدراسة حيث تم الإعتماد على بيانات حديثة للفترة (2018-2021) تخص نماذج وبياناتتم تحصيلها من المؤسسة، كما كانت المعلومات الخاصة لعينة الدراسة حديثة جدا بالتحديد 6 أشهر من نهاية سنة 2022 وبداية سنة 2023.

ثالثاً: من حيث الطريقة

إرتئياً من خلال دراستنا التطبيقية الدور المهم لتأثير المراجعة الداخلية وجودة وشفافية التقارير المالية حيث تم في دراستنا الإعتماد على إستخدام الأساليب الإحصائية وبرنامج ال SPSS بينما تم في الدراسات الأخرى الإعتماد على التحليل بواسطة المؤشرات والنسب المالية، كما يوجد دراسات هي الأخرى إستخدمت الأساليب الإحصائية وبرنامج ال SPSS في التحليل.

رابعاً: من حيث النتائج

من المعلوم أن كل دراسة تختلف باختلاف المتغيرات الأساسية والفترة محل الدراسة غير أن الهدف الأساسي لمعظم الدراسات بما فيها دراستنا كان يدور في محور تأثير المراجعة الداخلية على جودة وشفافية التقارير المالية، أما الإختلاف الملفت في النظر في نتائج دراستنا كوننا توصلنا الى مدى إسهام المراجعة الداخلية في إعطاء معلومات محاسبية ذات جودة وموضوعية عند مراجعتها للتقارير المالية.

خلاصة الفصل الأول

يتضح لنا جليا من خلال هذا الفصل المفاهيم الخاصة بالمراجعة الداخلية وكذلك الإجراءات الخاصة بها، والتطرق إلى التقارير المالية والدور الذي تلعبه في المؤسسة الإقتصادية والعوامل المؤثرة في دقة وشفافية التقارير المالية. وكذلك العلاقة التي تربط المراجعة الداخلية بالتقارير المالية، حيث يمكن القول ان المراجعة الداخلية تلعب دورا هاما في التأثير على التقارير المالية، والتي تتعبر الدعامة الرئيسية التي تقوم عليها المنشأة، كذلك تعتبر التقارير المالية حجر الزاوية التي تقوم عليها عملية إتخاذ القرارات.

يتبين من خلال عرض نتائج الدراسات السابقة أن جل الدراسات سعت لإثبات وإبراز دور المراجعة الداخلية في زيادة جودة ودقة التقارير المالية، وقد تميزت جميع الدراسات بالإختلاف وهو مانسعى إلى العمل في سياقها من أجل إثراء الموضوع والمساهمة ولو بالقليل في إزالة اللبس وتبسيط الضوء على جزء ولو بسيط في ما يخص المراجع الداخلية ودورها في إرساء شفافية المالية.

الفصل الثاني:

المراجعة الداخلية ودورها في إرساء شفافية

التقارير المالية بمؤسسة سونلغاز



تمهيد

بعد التطرق في الفصل الأول إلى أهم المفاهيم والأدبيات النظرية والتطبيقية المتعلقة بالمراجعة الداخلية والتقارير المالية وكذا عرض أهم الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع، سنحاول من خلال هذا الفصل إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي، ومن ثم عرض وتحليل ومناقشة النتائج المتحصل عليها من خلال دراستنا.

من أجل إتمام الجانب التطبيقي ارتأينا أن نتناول هذا الفصل من خلال مبحثين، حيث تناول المبحث التعريف بالمؤسسة محل الدراسة بالإضافة إلى عرض أهم الأدوات والطرق المعتمدة في الدراسة من إختبارات ونماذج، أما المبحث الثاني فقد خصص لعرض وتحليل ومناقشة النتائج المتعلقة بدور المراجعة الداخلية في إرساء شفافية التقارير المالية، وذلك على النحو التالي:

- المبحث الأول: الطريقة وأدوات المستخدمة في الدراسة؛
- المبحث الثاني: عرض ومناقشة الدراسة.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

سيتم من خلال هذا المبحث التطرق إلى مجتمع وعينة الدراسة لهذا الموضوع من خلال المطلب الأول والثاني، وكذا تحديد الأدوات المستعملة في جمع بيانات الدراسة ومعالجتها من خلال المطلب الثالث.

للقوف على المراجعة الداخلية ودورها في إرساء شفافية التقارير المالية في مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز لولاية تبسة فإن ذلك يستلزم إجراءات منهجية تكون بمثابة المسار الذي يقود إلى الحقائق؛. حيث يعتبر هذا الإطار أساس تنظيم الأفكار والمعلومات من أجل الوصول إلى النتائج؛ كما أنه يسمح بدراسة الموضوع بطريقة سهلة وواضحة؛ ويناقشه من مختلف الجوانب؛ لذا سيتم الإعتماد على استمارة لجمع المعلومات التي من خلالها سيتم الحكم على المراجعة الداخلية ودورها في إرساء شفافية التقارير المالية.

المطلب الأول: الطريقة المستخدمة في الدراسة

سيتم في المطلب التطرق إلى الطريقة المستخدمة في الدراسة، حيث يشمل هذا المطلب تحليل مجتمع وعينة الدراسة وكذلك متغيرات وبيانات الدراسة الميدانية

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة

يتم عرض مجتمع وعينة الدراسة من خلال هذا الفرع .

1- مجتمع الدراسة

يعتبر مجمع سونلغاز أهم الركائز الأساسية في الإقتصاد الجزائري كونها المسؤول الوحيد عن توريد الكهرباء والغاز في الجزائر لذا تم إختياره من طرفنا ليكون مجتمع للدراسة .

1-1-1- التعريف بمؤسسة سونلغاز

يعتبر مجمع سونلغاز المتعامل التاريخي في مجال التزويد بالطاقة الكهربائية والغازية في الجزائر ولقد تأسست الشركة عام 1969 وهي تعمل منذ نصف قرن في خدمة الجزائريين من خلال تزويدهم بالطاقة الضرورية للحياة اليومية

بعد صدور قانون الكهرباء وتوزيع الغاز عبر خطوط الأنابيب، انتقلت سونلغاز من شركة متكاملة عموديا إلى شركة قابضة تقود مجمع صناعات متعددة الشركات والمهن ولقد لعب مجمع سونلغاز دورا رئيسيا في مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد حيث تتوافق سياسته مع تنفيذ السياسة الطاقوية الوطنية خاصة في ما يتعلق بمجال كهربة الأرياف وتوزيع الغاز، حيث بلغت التغطية بالكهرباء 98% بما يعاد تغطية 10.983.538 زبون بالكهرباء، فيما وصلت نسبة التغطية بالغاز 65% حيث يستفيد 6.886.407 زبون من التغطية بالغاز .

ويتكون مجمع سونلغاز اليوم من 14 شركة فرعية يتم تسييرها من قبل الشركة القابضة و12 شركة بمساهمة

1-1-1-1 - مراحل تطور مجمع سونلغاز

1-1-1-1-1 - المرحلة الأولى: (1947-1969) إنشاء مؤسسة كهرباء وغاز الجزائر EGA

خلال سنة 1947 تم إنشاء أول مؤسسة جزائرية في مجال الكهرباء والغاز خلال الحقبة الاستعمارية، والتي سميت بمؤسسة كهرباء وغاز الجزائر، والتي كانت مسيرة من قبل إدارات فرنسية، في إطار التوسع الذي تقوم به فرنسا لمستعمراتها، وكان نشاط هذه المؤسسة منحصر على بعض المدن الكبرى آنذاك، أي المناطق الإستراتيجية للمستعمر الفرنسي، وظلت هذه

المؤسسة تمارس نشاطها خلال الحرب التحريرية، وبعد الاستقلال إلى غاية سنة 1969، أين تقرر تأسيس أول مؤسسة جزائرية في مجال الكهرباء والغاز.

1-1-1-2- المرحلة الثانية:(1969-1983)إنشاء المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز SONELGAZ

وفق التعليمات الرئاسية رقم 6959 المؤرخة في 26 جويلية 1969 والمعلنة في الجريدة الرسمية للدولة الجزائرية من أوت 1969، المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز سونلغاز، تم إنشاؤها بدلا من كهرباء وغاز الجزائر، ووجهت لهذه المؤسسة مهام صعبة في إطار سياسة الطاقة الداخلية للدولة، من أهمها إنتاج الطاقة الكهربائية، ونقلها عبر الشبكات ثم توزيعها مع احتكار سوق الطاقة، وتسويق الكهرباء والغاز عبر التراب الوطني، لفائدة كل أنواع الزبائن(بيوت ومصانع، ومؤسسات،...).

1-1-1-3- المرحلة الثالثة:(1983-1991) إعادة هيكلة سونلغاز

خلال هذه المرحلة شهدت مؤسسة سونلغاز مرحلة تغير حيث انقسمت إلى عدة فروع أهمها:

-KAHRIF: مؤسسة أشغال الكهرباء الريفية؛

-KAHRAKIB: مؤسسة تركيب الهياكل والمنشآت الكهربائية؛

-KANAGAZ: مؤسسة إنجاز القنوات لنقل وتوزيع الغاز؛

-INERGA: مؤسسة أشغال الهندسة المدنية؛

-ETTERKIB: مؤسسة التركيب الصناعي؛

-AMC: مؤسسة صناعة العدادات الكهربائية والغازية وأجهزة القياس والمراقبة؛

هذه الفروع أصبحت تمارس نشاطها وفق متطلبات السوق والدولة الجزائرية.

4-1-1-1 - المرحلة الرابعة:(1991-1995)

طابع قانوني جديد للشركة في هذه المرحلة الطابع القانوني للمؤسسة تغير، حيث أصبحت المؤسسة، مؤسسة عمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري (مرسوم تنفيذي رقم 475-91، المؤرخ في 14 ديسمبر 1991)، هذا النظام الجديد طبق سنة 1995 مع وضع أول اتفاقية جماعية بين المؤسسة وممثلي. والتي تحدد علاقات العمل (الواجبات وحقوق)

5-1-1-1 - المرحلة الخامسة: (سنة 2002-2005)

تحول الشركة إلى مؤسسة ذات أسهم بعد صدور قانون الطاقة والمصادق عليه من طرف المجلس الشعبي الوطني، أصبحت المؤسسة سنة 2002، شركة ذات أسهم، مبادئ التنظيم الحالية لمجمع سونلغاز إعادة التنظيم من أجل تحقيق تقدم أفضل، هذا هو المسعى المتبع من قبل مجمع سونلغاز خلال هذه السنوات الأخيرة. ومن أجل الامتثال لأحكام القانون 01-02 المؤرخ في 05 فبراير 2002، اعتمدت سونلغاز نصوصا أساسية جديدة خاصة بشركة ذات أسهم، وتحولت إلى مجمع صناعي مكون من شركات عاملة وشركة أم. يخضع هذا المسعى إلى مبادئ التنظيم التالية:

2-1-1 - مهام مجمع سونلغاز

المهام الأساسية لهذه الأخيرة موجهة نحو:

- إعداد الإستراتيجية وقيادة المجمع
- ممارسة الرقابة على الفروع
- إعداد السياسة المالية وتنفيذها
- تحديد سياسة الأجور وتطوير الموارد البشرية للمجمع.

1-1-3- فروع المهن القاعدية

خلال السنوات الخمس الأخيرة، تمت ترقية المهن القاعدية لسونلغاز إلى فروع. تنشط هذه الأخيرة، وعددها ثمانية، في الميادين التالية:

- إنتاج الكهرباء
- تسيير شبكة نقل الكهرباء
- تسيير نظام إنتاج/نقل الكهرباء
- تسيير شبكة نقل الغاز
- توزيع الكهرباء والغاز.

من أجل تنفيذ السياسة الطاقوية للبلاد، كان على سونلغاز أن تطور في سنوات السبعينات وسائل إنجاز مطابقة لأهداف تطوير المنشآت والشبكات المستهدفة. وهكذا، فقد اقتنت هياكل إنجاز ملائمة، مندمجة داخل المؤسسة.

عرفت هذه الأخيرة تطورا سريعا لتتحول إلى وحدات أشغال هامة ذات نشاطات مميزة عن هياكل سونلغاز الأخرى. وتحولت في الأخير إلى مؤسسات مستقلة على ضوء إعادة هيكلة سونلغاز التي تمت في 1984.

وكنتيجة لتعزيز تنظيم سونلغاز على شكل مجمع صناعي وإنجاز برنامج هام لتطوير المجمع، عادت مؤسسات الإنجاز هذه، منذ جانفي 2006، إلى مجمع سونلغاز.

1-1-4- الفروع المحيطة

من أجل الوصول إلى تحكم أفضل في هذه المهن القاعدية، قامت سونلغاز بإخراج نشاطاتها المحيطة وكلفت بها فروعاً تتحكم في رأس مالها كلياً. تنشط هذه الفروع بصفة أساسية،

في مجال صيانة تجهيزات الطاقة، النقل والتفريغ الاستثنائي، توزيع التجهيزات الكهربائية والغازية، البحث والتطوير، التكوين وكذا إنجاز جميع الأشغال المرتبطة بالنشر، وبخدمات صيانة العربات، ونشاطات متعددة أخرى.

5-1-1- مساهمة الشركة

تشكل مساهمة سونلغاز في شركات مختلطة متعددة عنصرا حاسما في إستراتيجيتها المتعلقة بالتنوع والشراكة. وهكذا، فقد استثمرت في ميادين هامة ذات قيمة تكنولوجية مثل الاتصالات اللاسلكية أو صيانة معدات الإنتاج الكهربائي. ويتمثل الهدف المنشود في ما يلي:

- دمج التكنولوجيا والدراية الفنية
- إدخال الخبرة الإدارية في مجال التسيير
- تحقيق استثمارات بفضل ما تقدمه رؤوس الأموال
- اكتساب أسواق جديدة وطنية وحتى جهوية.

6-1-1- مديرية توزيع الكهرباء والغاز تبسة

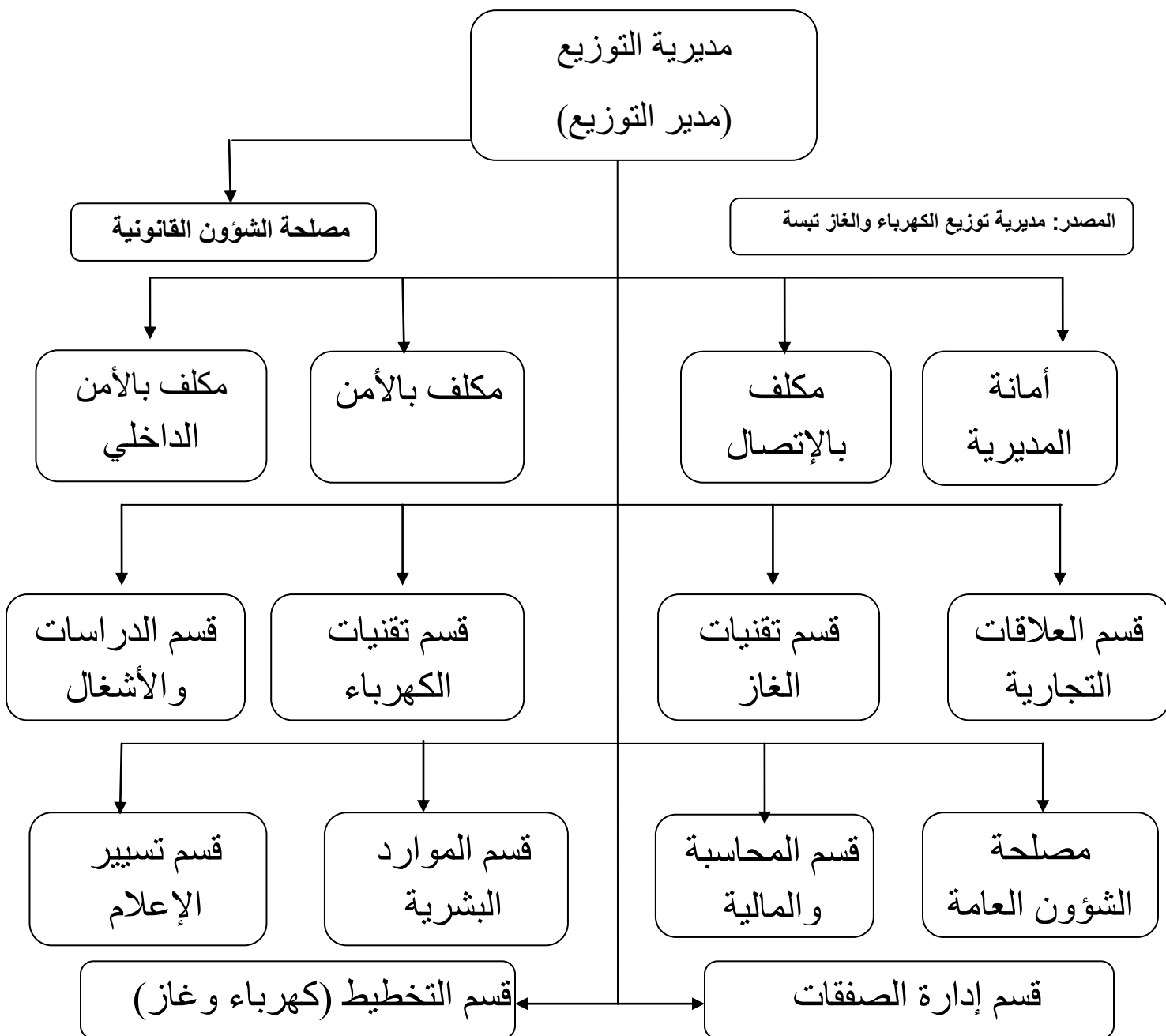
قبل نشأة مديرية التوزيع تبسة كانت تابعة إداريا لإقليم الكهرباء المتواجد آن ذاك بعنابة، سنة 1978 تم إستحداث مركز التوزيع تبسة والذي تتبع له إداريا أربع أقاليم وهي: تبسة، العوينات، بئرالعائر والشريعة هذه الوكالات مكلفة بتوزيع الطاقة واستغلال شبكاتها عبر الولاية.

وطبقا للقانون 01-02 المؤرخ في 2005/02/05 تحول مركز التوزيع إلى المديرية الجهوية التوزيع تبسة وفي سنة 2006 أصبحت التسمية مديرية التوزيع تبسة ثم صار بعدها اسمها امتياز التوزيع تبسة وذلك ابتداء من 2019/05/27، لتعاد لها تسمية مديرية التوزيع منذ جانفي 2022. مديرية التوزيع تبسة تضمن توزيع الكهرباء لكافة سكان تراب الولاية والتي تقدر مساحتها

الإجمالية بـ 13878 كم مربع بعدد سكان يفوق 695000 ساكن موزعين عبر 12 دائرة و28 بلدية. حيث أن عدد الزبائن في الكهرباء يقدر بـ 596 169 زبون يمونون بشبكة كهرباء طولها: 8 635.645 كم. و730 123 زبون في الغاز بشبكة قنوات غاز طولها 1643 كم.

7-1-1- الهيكل التنظيمي لمؤسسة سونلغاز

الشكل رقم 1: يوضح الهيكل التنظيمي لمؤسسة سونلغاز تبسة



2- عينة الدراسة

يتمثل المجتمع الكلي لهذه الدراسة من جميع الموظفين العاملين بمختلف المسميات الوظيفية، وقد تم اختيار عينة مكونة من (20) موظف لهم إرتباط مجال عملهم بالمالية والمحاسبة في مختلف المسميات الوظيفية، منهم (8) موظفين من قسم المالية والمحاسبة الخاص بمديرية توزيع الكهرباء والغاز شرق تبسة، وكذلك (7) موظفين في المصلحة التجارية 11 ديسمبر و(5) موظفين من المصلحة التجارية لسونلغاز الشريعة.

الجدول رقم 1: يوضح توزيع أفراد وحجم عينة الدراسة

الرقم	إسم المركز	عدد أفراد العينة	نسبة حجم العينة
01	مديرية توزيع الكهرباء والغاز-شرق ولاية تبسة	08	40 %
02	المصلحة التجارية 11 ديسمبر	07	35 %
03	المصلحة التجارية الشريعة	05	25 %
	المجموع	20	100 %

المصدر: إعداد الطلبة بناء على المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة محل الدراسة

بعد الإنتهاء من جمع استمارات الاستبيان التي تم توزيعها تم تحصيل على 20 استمارة استبيان تعتبر جميعها صالحة للتحليل وهو عدد الاستمارات الموزعة على المؤسسات الثلاث

1-2- توزيع أفراد العينة على متغير المؤسسات محل الدراسة

تم إختيار العينة والتي حجمها 20 من مجتمع الدراسة متمثلة في مجموعة من الموظفين تم إختيارهم بطريقة عشوائية على أساس ارتباطهم بمجال عملهم بالمالية والمحاسبة وتمثلن عينة الدراسة في 08 موظفين من مديرية توزيع الكهرباء والغاز شرق أي ما نسبته 40 % من حجم

العينة كما تم توزيع 07 استبيانات على المصلحة التجارية 11 ديسمبر تبسه أي ما نسبته 35%، وكذلك 05 استبيانات في المصلحة التجارية الشريعة وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 2: يوضح توزيع أفراد العينة على متغير المؤسسات محل الدراسة

النسبة	التكرار	البيان
40%	08	مديرية توزيع الكهرباء والغاز
35%	07	المصلحة التجارية 11 ديسمبر تبسة
25%	05	المصلحة التجارية الشريعة
100%	20	المجموع

المصدر: إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج تحليل (SPSS)

2-2- توزيع أفراد العينة على متغير المستوى الدراسي

يتضح من الجدول الموالي أن أغلبية عينة الدراسة كانت ضمن فئة (تقني سامي) بنسبة 35% لتلمها شهادة (الليسانس) و(شهادات أخرى) بنسبة 25% لكل واحدة منهما والأخير تأتي شهادة (الماستر) بنسبة 15% كونها نظام دراسي حديث والمؤسسة وكذلك كون المؤسسة تشترط في التوظيف على الخبرة المهنية وهذا يفسر احتواء المؤسسة على حاملي شهادات تقني سامي كونهم نظامهم التكويني يركز على الجانب التطبيقي مقارنة بالنظام الجامعي الأكاديمي.

الجدول رقم 3: يوضح توزيع أفراد العينة على متغير المستوى الدراسي

البيان	التكرار	النسبة
تقني سامي	7	35%
ليسانس	5	25%
ماستر	3	15%
شهادات أخرى	5	25%
المجموع	20	100%

المصدر: إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج تحليل (SPSS)

3-2- توزيع أفراد العينة على متغير الوظيفة

يتبين من الجدول أدناه أن أغلبية عينة الدراسة من فئة وظائف أخرى من (إداريين وأعاون إدارة ورؤساء مصالح) بنسبة 75% لتليها في المرتبة الثانية فئة محاسب بنسبة 25% كما تشمل وظيفة المحاسب على المديرية لتوزيع الكهرباء والغاز كون المؤسسة تعتمد على مركزية المالية والمحاسبة على المديرية فقط وغير موجودين على مستوى المصالح التجارية.

الجدول رقم 4: يوضح توزيع أفراد العينة على متغير الوظيفة

البيان	التكرار	النسبة
محاسب	05	25%
وظائف أخرى	15	75%
المجموع	20	100%

المصدر: إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج تحليل (SPSS)

4-2- توزيع أفراد العينة على متغير الخبرة

يستنتج من الجدول أدناه، أن أغلبية عينة الدراسة كانت من ضمن فئة (05 إلى 10 سنوات) بنسبة قدرت ب 50 % لتليها فئة (10 إلى 15 سنوات) بنسبة قدرت ب 30 % وفئة (أكثر من 15 سنة) بنسبة قدرت ب 10 % فئة (أقل من 05 سنوات) بنسبة قدرت ب 5 % ويمكن تفسير هذه النتائج أنها منطقية كون المؤسسة تعتمد على الخبرات من أجل التقدم نحو مستوى أفضل بالمؤسسة

الجدول رقم 5: يوضح توزيع أفراد العينة على متغير الخبرة

البيان	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	01	5 %
من 5 إلى 10 سنوات	10	50%
من 10 إلى 15 سنة	07	35%
أكثر من 15 سنة	02	10%
المجموع	20	100%

المصدر: إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج تحليل (SPSS)

5-2- العلاقة بين المؤسسة والمستوى

تبين من الجدول الموالي أن المديرية تحتوي على شهادة تقني سامي في المرتبة الأولى ب 4 موظفين تليها شاهدة الماستر وليسانس ب 2 من الموظفين لكل منهما وغياب تام الشهادات الاخرى، وفي المصلحة التجارية تبسة تحتوي على شهادات أخرى ب 04 موظفين في المرتبة الأولى وتليها تقني سامي ب 2 من الموظفين وموظف واحد بشهادة ليسانس وغياب مستوى ماستر، أما المصلحة التجارية الشريعة فكانت 2 من الموظفين بمستوى ليسانس وموظف واحد لكل من

التقني سامي الماستر والشهادات الأخرى، وهذا توزيع عادل هذا راجع إلى سياسة تنوع المستويات على مستوى المؤسسة في التوظيف.

الجدول رقم 6: يوضح العلاقة بين المؤسسة والمستوى الدراسي

المجموع	شهادات اخرى	ليسانس	ماستر	تقني سامي	البيان
8	0	2	2	4	مديرية توزيع الكهرباء والغاز شرق
7	4	1	0	2	المصلحة التجارية تبسة
5	1	2	1	1	المصلحة التجارية الشريعة
20	5	5	3	7	المجموع

المصدر: إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج تحليل (SPSS)

6-2- العلاقة بين المؤسسة والوظيفة

بالإعتماد على البيانات في الجدول الموالي تبين ان توزيع الوظائف أن وظيفة المحاسب تكون في المديرية فقط وأن بقية المصالح الأخرى تحتوي على وظائف أخرى فقط تكون مرتبطة بمجال المحاسبة وهذا راجع إلى مركزية قسم المالية والمحاسبة والتي تقتصر على المديرية دون غيرها وهذا لسياسة تنتهجها المؤسسة العامة

الجدول رقم 7: يوضح العلاقة بين المؤسسة والوظيفة

المجموع	وظائف أخرى	محاسب	المجموع
8	3	5	مديرية توزيع الكهرباء والغاز شرق
7	7	0	المصلحة التجارية تبسة
5	5	0	المصلحة التجارية الشريعة
20	15	5	المجموع

المصدر: إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج تحليل (SPSS)

7-2- العلاقة بين المؤسسة والخبرة

كما تبين من الجدول أن أغلبية عينة الدراسة كانت من فئة (من 5 إلى 10 سنوات) ب 10 موظفين تليها فئة (من 10 إلى 15 سنة) ب 07 موظفين وبعدها تليها فئة (أكثر من 15 سنة) ب 2 من الموظفي وفي الأخير تأتي فئة (أقل من 5 سنوات) وذلك بموظف واحد وهذا راجع إلى سياسة توزيع المناصب الخاصة بالمؤسسة وكذلك راجع إلى رغبات الموظفين ومكان السكن الخاص بهم.

الجدول رقم 8: يوضح العلاقة بين المؤسسة والخبرة

المجموع	من 5 إلى 10 سنوات	من 10 إلى 15 سنة	أكثر من 15 سنة	أقل من 5 سنوات	البيان
8	5	3	0	0	مديرية توزيع الكهرباء والغاز شرق
7	1	4	2	0	المصلحة التجارية تبسة
5	4	0	0	1	المصلحة التجارية الشريعة
20	10	7	2	1	المجموع

المصدر: إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج تحليل (SPSS)

ثانيا: المتغيرات ومصادر جمع البيانات في الدراسة

سيتم عرض متغيرات الدراسة ومصادر جمع البيانات من خلال مايلي

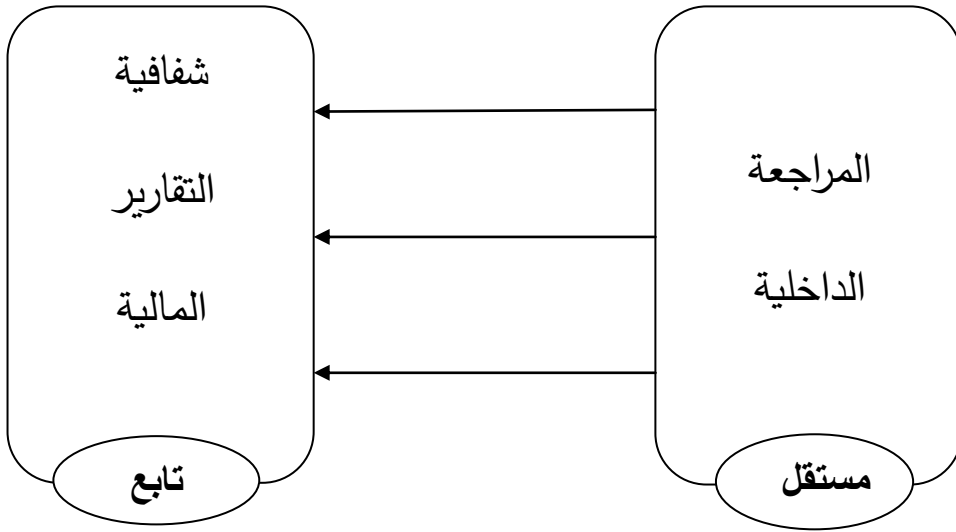
1- متغيرات الدراسة

تتمثل متغيرات الدراسة فيما يلي:

1-1- المتغير المستقل: ويتمثل أساسا في دور المراجعة الداخلية

1-2- المتغير التابع: ويتمثل في شفافية التقارير المالية

الشكل رقم 2: يوضح متغيرات الدراسة



المصدر: إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج تحليل (SPSS)

2- مصادر جمع البيانات

تم الاعتماد في جمع البيانات لهذه الدراسة على نوعين من البيانات وهي كما يلي:

1-2-البيانات الأولية

تتمثل البيانات الأولية فيما يلي:

1-1-2-الاستبيان

قصد توضيح دور المراجعة الداخلية في إرساء شفافية التقارير المالية في مديرية توزيع الكهرباء والغاز والمصلحة التجارية لولاية -تبسة والمصلحة التجارية الشريعة تم إعداد الاستبيان وتطويره بشكل يساعد في جمع البيانات ومعالجتها وتحليلها إحصائيا والحصول على النتائج.

2-1-2-المقابلة

استخدمت المقابلة دعما بالاستبيان في جمع البيانات والمعلومات اللازمة لموضوع الدراسة، خلاصة القول أنه يتمثل مجتمع الدراسة في مجموعة الموظفين في مديرية توزيع الكهرباء والغاز تبسة والمصلحة التجارية لولاية -تبسة- المصلحة التجارية الشريعة.

كما تشكلت عينة الدراسة من المؤسسات الثلاثة محل الدراسة، حيث تم توزيع 20 استبيان على أفراد العينة عن طريق المقابلة في دمج المعلومات والبيانات اللازمة والذي يتمحور حول متغيرات الدراسة المتمثلة في المراجعة الداخلية والتقارير المالية كما سيتم في هذا المطلب عرض الأدوات المستخدمة في جمع المعلومات لهذه الدراسة.

2-2- البيانات الثانوية

تتمثل البيانات الثانوية في مجموعة الكتب والدراسات المنشورة والرسائل الجامعية ذات العلاقة بمتغيرات الدراسة وكذا مصادر ومراجع أجنبية؛ حيث تم تغطية الجانب النظري من الدراسة والذي يعتبر جزءاً أساسياً في إجراء الدراسة الميدانية.

ثالثاً: البرامج المستخدمة في معالجة البيانات

لتحقيق أهداف الدراسة والتحليل البيانات سيتم الاعتماد على طرق إحصائية يتم من خلالها وصف المتغيرات وتحديد نوعية العلاقة الموجودة بينها بداية بجمع البيانات الموزعة وترميزها ثم إدخال البيانات الموزعة وترميزها ثم إدخال البيانات بالحاسوب الآلي باستعمال برنامج الحزمة الإحصائية الاجتماعية SPSS (الفقي، 2014، صفحة 17)

1- تعريف برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية The Social Sciences Statistical Package For

يستخدم برنامج SPSS عادة في جميع البحوث العلمية التي تشتمل على العديد من البيانات الرقمية ولا تقتصر على البحوث الاجتماعية فقط بالرغم من أنها أنشئت أصلاً لهذا الغرض ولكن إشتغالها على معظم الإختبارات الإحصائية (تقريباً) وقدرتها الفائقة في معالجة البيانات وتوافقها مع معظم البرمجيات المشهورة فضلاً عن كونها تعمل في بيئة النوافذ Windows كل هذا جعل منها أداة فاعلة لتحليل شتى أنواع البحوث العلمية.

EXCEL -2

برنامج مايكروسوفت إكسل هو أحد برامج الجداول الإلكترونية والتي يمكنك أن تستعمله لإدارة البيانات وتحليلها وتخطيطها. والتي ظهرت في بداية الأمر كبرامج مالية ثم تطورت إلى برامج

مالية ومحاسبية خاصة بإجراء الحسابات المالية كإعداد الرواتب والموازنات وغيرها. وبرنامج (Microsoft Excel) ويُعرف الأكسل بأنه برنامج للجداول الإلكترونية يوفر أربع مزايا رئيسية: كتاب العمل، إجراء المهام الحسابية، توفير ميزة قواعد البيانات وإنشاء الرسوم البيانية.

رابعاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

تتمثل الأدوات الإحصائية المستخدمة في دراسة الإستبيان فيما يلي: " (الفي، 2014)

1- التكرارات والنسب المئوية

حيث استخدمت لغرض معرفة تكرارات فئات متغير ما ويفيد في وصف خصائص عينة الدراسة

ولتحديد الاستجابة اتجاه محاور أداة الدراسة وتحسب بالعلاقة الآتية:

$$\text{تكرارات المجموعة} \times 100 = \text{المجموع الكلي للتكرارات}$$

2- معامل ألفا كرونباخ

يتم استخدامه لقياس درجة ثبات وصدق أداة الدراسة يأخذ قيمة تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح تعتبر قيمة المعامل التي تساوي 60% مقبولة للحكم على ثبات الاستبانة وكلما زادت قيمة المعامل زادت درجة ثبات وصدق أسئلة الاستبيان»

3- الإنحراف المعياري

يتم حسابها لتحديد استجابات أفراد الدراسة نحو محاور وأسئلة الدراسة؛ « حيث أن الإنحراف المعياري عبارة عن مؤشر إحصائي يقيس مدى التشتت في التغيرات.

4- المتوسط الحسابي

هو عبارة عن مؤشرا لترتيب البنود حسب أهميتها من وجهة نظر أفراد العينة المختارة، يمثل المتوسط الحسابي.

5- الانحدار الخطي البسيط

ويستخدم هذا الاختبار لتحديد تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع. ويتعلق بتحليل الانحدار بالتنبؤ بالمستقبل (غير معروف) اعتمادا على بيانات جمعت عن الماضي (المعروف)؛ فهو يحلل احد المتغيرات (المتغير التابع) متأثرا بعامل آخر أو أكثر من عامل مستقل؛ وقد تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار دور المراجعة الداخلية في إرساء شفافية التقارير المالية في مديرية توزيع الكهرباء والغاز والمصلحة التجارية والمصلحة التجارية الشريفة

6- اختبار T-test للعينات المستقلة

يتم الاعتماد عليه لاختبار الفرضيات عند مستوى دلالة $\text{sig} (a) \leq 0.05$ والذي يدل على أن احتمال الخطأ المسموح به يكون في حدود 765 ما يعكس مجال الثقة بنسبة 95%

7- اختبار T للعينات المستقلة

للعينات المستقلة استخدم لاختبار الفرضيات المتعلقة بمدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة ترتبط بالمتغيرات المستقلة التي لا تستخدم الانحدار الخطي.

8- تحليل التباين الأحادي (one wa ANOVA)

أستخدم لاختبار الفرضيات المتعلقة بمدى وجود فروقات ذات دلالة إحصائية ترتبط بالخصائص الوظيفية التي تحتوي على أكثر من مجموعتين؛ وتتمثل في هذه الدراسة: والمستوى التعليمي والمركز الوظيفي وعدد سنوات الخبرة.

9- معامل الارتباط بيرسون

يستخدم معامل الارتباط بيرسون لتحديد مدى ارتباط متغيرات الدارسة ببعضها؛ وتم حسابه انطلاقا من برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، حيث أنه محصور ضمن المجال [1-1] أي بين الواحد الصحيح السالب والواحد الصحيح الموجب فإذا اقتربت القيمة من الواحد الصحيح الموجب هذا يعني أن هناك علاقة طردية ذات تأثير إيجابي قوي جداء والعكس إذا اقتربت من 0 هذا يعني أن هناك علاقة طردية ذات تأثير سلبي جدا بين المتغيرات والعكس إذا اقتربت من 0 فهناك علاقة عكسية ذات تأثير سلبي ضعيف جدا بين المتغيرات.

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة

قصد تسهيل الدراسة تم إعداد استبيان بشكل يساعد على جمع المعلومات ويمكن توضيح محتويات الاستبيان واختبار قياس ثباتها وصدقها من خلال العناصر الموالية:

أولا: أداة الدراسة (الاستبيان)

يعد الاستبيان من أهم الأدوات الرئيسية في جمع المعلومات والبيانات في استخدامات البحوث ذلك نظرا لسهولة معالجة البيانات والنتائج المتحصل عليها عن طريق التعرف المباشر من الأطراف الفعالة في مجال الداخلية والتقارير المالية باستخدام الاستبيان؛ الذي يعتبر الخيار الملائم لقياس درجة تطابق آراء ووجهات نظر موظفين التابعين في مديرية توزيع الكهرباء والغاز تبسة والمصلحة التجارية لولاية-تبسة- المصلحة التجارية الشريعة وقد تضمن الاستبيان محاور تتعلق بمتغيرات الدراسة وقسمت إلى قسمين رئيسيين يتمثلان فيما يلي:

1- القسم الأول

يتعلق بالمعلومات الشخصية لأفراد عينة الدراسة من حيث المؤسسة والمستوى العلمي المركز الوظيفي والخبرة المهنية لغرض وصف عينة الدراسة وتبيان مدى تأثيرها في متغيرات الدراسة.

2- القسم الثاني

عبارة عن مجالات الدراسة؛ ويتكون الاستبيان من محورين يتمثلان في:

- المحور الأول

يتضمن هذا المحور دور المراجعة الداخلية في المؤسسات محل الدراسة ويتضمن مجموعة من العبارات المرقمة من 01 إلى 16.

- المحور الثاني

يتضمن هذا المحور العبارات التي تتعلق بشفافية التقارير المالية في المؤسسات محل الدراسة وتتضمن 16 عبارة مرقمة من 17 إلى 32

ثانياً: مقياس أداة الدراسة (الاستبيان)

لتحويل إجابات الدراسة إلى بيانات كمية، تم استخدام مقياس ليكارت الخماسي لكونه أكثر تغييراً وتنوعاً وباعتباره يعطي مجالات أوسع للإجابة. ويمكن توضيح الدرجات الخمس للموافقة في الجدول الموالي:

الجدول رقم 9: يوضح درجات مقياس ليكارت الخماسي

الإجابات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	01	02	03	04	05

يتضح من خلال الجدول السابق أنه يعطي مجال أوسع للإجابة حيث تمثل إجابة موافق بشدة الدرجة الأكبر أي 5؛ وموافق الدرجة 4، ومحايد الدرجة 3، وغير موافق الدرجة 2، وغير موافق بشدة الدرجة الأقل وهي 1.

الجدول رقم 10: يوضح طول خلايا مقياس ليكارت الخماسي

المتوسط المرجح	[1-1,79]	[1,80-2,59]	[2,60-3,39]	[3,40-4,19]	[4,20-5]
الإجابات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	منخفض جدا	منخفض	متوسط	مرتفع	مرتفع جدا

يتضح من خلال الجدول السابق أن طول خلايا مقياس ليكارت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا)، حيث يتم حساب المدى (5-1=4) ومن طول الخلية أي (0,80-4/5)؛ وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى بداية المقياس وهي واحد (01)، وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية.

1- صدق وثبات أداة الدراسة

قصد معرفة صدق الأداة المستخدمة في الدراسة وثباتها لأي قدرة الاستبيان على قياس المتغيرات التي وضعت لقياسها تم عرض الاستبيان على بعض الأساتذة على مستوى الكلية من أجل تحكيمه؛ وقد أشاروا إلى بعض الملاحظات، تم أخذها بعين الاعتبار.

كما تم التأكد من صدق وثبات الاستبيان من خلال توزيع الاستمارات على عينة من الأفراد، وتم استرجاعها وتفريغ بياناتها ثم إعادة توزيعها على نفس العينة بعد فترة زمنية قدرت بعشرة (10) أيام وكانت نسب معامل الثبات لجميع متغيرات الدراسة مرتفعة، حيث بلغ معامل الثبات لكافة فقرات أداة الدراسة 86.8%، وهي نسبة ثبات عالية ومقبولة لأغراض لإجراء الدراسة، ومنه يمكن اعتماد استمارة الاستبيان. خلاصة القول أنه تم في هذه الدراسة، الاعتماد على الاستبيان والمقابلة في جمع البيانات والمعلومات حيث تضمن الاستبيان 32 عبارة مقسم إلى قسمين، حيث تم الاعتماد على مقياس ليكارت الخماسي وتم دراسة إثبات وصدق الاستبيان بناء على معامل ألفا كرونباخ ومعامل بيرسون، وسيتم في المطلب الموالي التعرف على البرامج والأدوات الإحصائية المعتمد عليها في تحليل الدراسة.

الجدول رقم 11: يوضح معامل الثبات

معامل الثبات	المحور
0.659	المحور الأول: دور المراجعة الداخلية
0.866	المحور الثاني: شفافية التقارير المالية

المصدر: إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج تحليل (SPSS)

حسب الجدول أعلاه تم تحديد معامل الثبات بالنسبة لمحور دور المراجعة الداخلية ب 0.659 ومعامل الثبات الخاص بالمحور الثاني شفافية التقارير المالية ب 0.866 ذلك بالإعتماد على نتائج تحليل SPSS

المبحث الثاني: عرض ومناقشة نتائج الدراسة

سيتم في هذا المبحث التطرق إلى عرض النتائج الخاصة بالدراسة في المطلب الأول وفي المطلب الثاني مناقشة نتائج الدراسة

المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة

سيتم في هذا المطلب عرض النتائج المتعلقة بالدراسة

أولا: عرض النتائج المتعلقة بمدى تطبيق المراجعة الداخلية في مؤسسة سونلغاز

سيتم التطرق في الجدول التالي إلى النتائج المتعلقة بمدى تطبيق المراجعة الداخلية في مؤسسة سونلغاز بناء على إجابات أفراد عينة الدراسة.

الجدول رقم 12: يوضح النتائج المتعلقة بمدى تطبيق المراجعة الداخلية في مؤسسة سونلغاز

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	ترتيب العبارات
01	عدم الإهتمام بإنشاء إدارة مستقلة للمراجعة الداخلية يقلل من ثقة المستخدمين في التقارير المالية	3.650	0.8751	مرتفع	12
02	توفر المؤهلات العلمية والعملية في المراجع الداخلي ويزيد من ثقة مستخدمي التقارير المالية	4.050	0.8256	مرتفع	3
03	يمكن المراجع الداخلي من الوصول إلى جميع السجلات والوثائق المحاسبية لأداء واجبه القانوني دون قيود وباستقلالية ومما يساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية	4.050	0.6048	مرتفع	3
04	تساهم المراجعة الداخلية في إعطاء معلومات محاسبية ذات جودة وموضوعية عند مراجعتها للتقارير المالية	4.250	0.4443	مرتفع بشدة	1
05	تساعد المراجعة الداخلية في تحديد وتقييم المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة وتعمل على تحسين إدارة	3.750	1.0699	مرتفع	11

				المخاطر وأنظمة الرقابة التي تتبعها المؤسسة	
5	مرتفع	0.8256	3.950	درجة الثقة في التقارير المالية تكون عالية عند وجود مراجعة داخلية فعالة بالتالي يمكن توقع النتائج المستقبلية	06
8	مرتفع	0.6156	3.800	تستخدم إدارة المراجعة الداخلية أساليب وإجراءات لتقييم مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية	07
8	مرتفع	0.8335	3.800	تساعد المراجعة الداخلية في تقديم معلومات خالية من التحيز وتساعد في تقديم وصفا كاملا للوضع المالي في المؤسسة	08
5	مرتفع	0.5304	3.950	تعمل المراجعة الداخلية على حماية الأصول الخاصة بالمؤسسة وتحسن عملياتها حيث انها توفر معلومات حول جوانب القوة الضعف في نظام الرقابة الداخلية	09
15	محايد	0.8127	3.350	تعمل المراجعة الداخلية على مكافحة ظاهرة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة وأصحاب المصالح	10
12	مرتفع	0.8127	3.650	المؤسسات التي لا يوجد بها إدارة للمراجعة الداخلية يصعب معرفة مدى التزامها بالقوانين	11
16	محايد	0.9234	3.300	تعمل المراجعة الداخلية على زيادة قيمة المؤسسة عن طريق تقديم خدمات استشارية لكافة المستويات الإدارية وتحسين كفاءة عملياتها وتوفير المعلومات التي تساعد على تنفيذ إستراتيجيتها	12
12	مرتفع	0.7452	3.650	تساعد المراجعة الداخلية المؤسسة في تحديد وتقييم المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة وتعمل على تحسين إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة التي تتبعها المؤسسة	13
5	مرتفع	0.5104	3.950	يقوم المراجع بالتأكد من أن المعلومات المحاسبية قد تم إعدادها وفق للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها	14
2	مرتفع	0.7182	4.100	يقدم المراجع الداخلي المعلومات للإدارة العليا بشكل دقيق ومنظم لاتخاذ قراراتها ومساعدتها في فحص وتقويم وسلامة نظام المعلومات	15

8	مرتفع	0.6959	3.800	تساعد المراجعة الداخلية الإدارة والأطراف المرتبطة في اتخاذ القرارات المستقبلية	16
/	مرتفعة	0.3058	3.8156	إجمالي درجة المحور	

المصدر: إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج تحليل (SPSS)

يلاحظ من الجدول أعلاه متوسط حسابي عالي يقدر بـ 3.8156 وهذا يدل على أن المراجعة الداخلية تطبق على مستوى عالي، كما سجل إنحراف معياري منخفض قدر بـ 0.3058 مما يدل توافق في الآراء حول مدى تطبيق المراجعة الداخلية في المؤسسة

ثانيا: عرض النتائج المتعلقة بمدى شفافية التقارير المالية في مؤسسة سونلغاز

سيتم التطرق في الجدول التالي إلى عرض النتائج المتعلقة بمدى شفافية التقارير المالية في مؤسسة سونلغاز بناء على إجابات أفراد عينة الدراسة.

الجدول رقم 13: يوضح النتائج المتعلقة بمدى شفافية التقارير المالية في مؤسسة سونلغاز

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	المستوى	ترتيب العبارات
17	تمكن التقارير المالية من مقارنة المعلومات المالية للمؤسسة لعدة سنوات	4.000	0.6489	مرتفع	1
18	تحرص التقارير المالية على تقديم بيانات ذات قيمة تنبؤية	3.700	0.9787	مرتفع	5
19	تقدم التقارير المالية قيمة تأكيدية لأحداث والصفقات الهامة بالمؤسسة	3.450	0.7592	مرتفع	9
20	تعتبر بيانات التقارير المالية مفهومة لكافة المستخدمين سواء من داخل المؤسسة أو خارجها	3.150	1.0894	محايد	12
21	تساعد المعلومات المحاسبية الموجودة في التقارير المالية من إعادة تقييم الأحداث السابقة للمؤسسة	3.850	0.4894	مرتفع	3

6	مرتفع	0.9947	3.600	توفر التقارير المالية كافة المعلومات المهمة بحيث تلبى حاجة المستخدمين	22
11	محايد	0.9787	3.300	تتسم التقارير المالية بالحيادية بشكل يتماشى مع حاجيات جميع المستخدمين	23
5	مرتفع	0.7327	3.700	تقدم التقارير المالية جميع الحقائق دون حذف أو إنتقاء للمعلومات لصالح فئة معينة	24
7	مرتفع	1.0501	3.550	تعبر التقارير المالية عن معظم الأحداث الاقتصادية داخل المؤسسة بواقعية	25
8	مرتفع	1.1471	3.500	تعطي المؤسسة الأولوية لتقديم تقارير مالية شفافة من أجل نيل ثقة المستخدمين	26
11	محايد	0.9787	3.300	تعكس التقارير المالية حقيقة الواقع الاقتصادي الفعلي للمؤسسة	27
13	محايد	0.8781	3.100	تتوافق التقارير المالية الخاصة بالمؤسسة مع معايير الدولية الخاصة بالإفصاح	28
10	محايد	0.6708	3.150	تتسم التقارير المالية الخاصة بالمؤسسة بالموضوعية والحيادية التامة بما يتماشى مع المعايير المحاسبية الدولية	29
4	مرتفع	0.8335	3.800	تساهم التقارير المالية ببناء توقعات مستقبلية تساهم في استمرارية المؤسسة	30
4	مرتفع	0.6959	3.800	يمكن للتقارير المالية التنبؤ بدرجة المخاطر المحيطة بالمؤسسة	31
2	مرتفع	0.6863	3.950	تهتم المؤسسة بدرجة كبير بتعزيز نتائج مؤشرات التقارير المالية وذلك لتأثيرها على سمعة المؤسسة	32
/	مرتفعة	0.4987	3.5688	إجمالي درجة المحور	

المصدر: إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج تحليل (SPSS)

يلاحظ من الجدول السابق، أن المتوسط الحسابي على مستوى عالي يقدر ب3.5688 وهذا يدل على وجود شفافية كبير في التقارير المالية، وانحراف معياري منخفض قدر ب0.49872 مما يدل توافق في الآراء حول مدى شفافية التقارير المالية في المؤسسة

ثالثا: عرض نتائج التوزيع الطبيعي للبيانات

سيتم عرض نتائج التوزيع الطبيعي الخاصة بمحوري دور المراجعة الداخلية والتقارير

المالية

الجدول رقم 14: يوضح إختبار توزيع البيانات

المحور	نوع الإختبار	القيمة الحرجة	نوع التوزيع
المحور الأول: دور المراجعة الداخلية	شايبرو	0.046	غير طبيعي
المحور الثاني: شفافية التقارير المالية	شايبرو	0.928	طبيعي

المصدر: إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج تحليل (SPSS)

حسب الجدول أعلاه سجلت القيمة الحرجة حسب إختبار شايبرو لمحوري الدراسة دور

المراجعة الداخلية ب 0.046 ومحور شفافية التقارير المالية ب 0.928

رابعا: عرض النتائج المتعلقة بإختبار الفروقات

لمعرفة الفروقات بين إجابات المستجوبين لمحوري الدراسة تبعا للعوامل الديموغرافية

حيث تم استخدام الاختبارات المعلمية واللامعلمية.

1- عرض نتائج الفروقات لمحور دور المراجعة الداخلية

لمعرفة الفروقات بين إجابات المستجوبين لدور المراجعة الداخلية تبعا للعوامل الديموغرافية حيث تم استخدام الاختبارات اللامعلمية.

الجدول رقم 15: يوضح إختبار الفروقات لمحور دور المراجعة الداخلية

المحور الأول.	الإختبار المستخدم	القيمة الحرجة	القرار
المؤسسة	كريسكال ويلز	0.137	لا يوجد فروقات
المستوى	كريسكال ويلز	0.220	لا يوجد فروقات
الخبرة	كريسكال ويلز	0.410	لا يوجد فروقات

المصدر: إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج تحليل (SPSS)

2- عرض نتائج الفروقات لمحور شفافية التقارير المالية

دراسة الفروقات بين العوامل الديموغرافية ومحور التقارير المالية تم استخدام الإختبارات المعلمية كون هذه البيانات تتبع توزيعا طبيعيا.

الجدول رقم 16: يوضح إختبار الفروقات لمحور شفافية التقارير المالية

المحور الأول	الإختبار المستخدم	القيمة الحرجة	القرار
المؤسسة	أنوفا	0.83	لا يوجد إختلافات
المستوى	أنوفا	0.132	لا يوجد إختلافات
الخبرة	أنوفا	0.688	لا يوجد إختلافات

المصدر: إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج تحليل (SPSS)

خامسا: نتائج نموذج الإنحدار بين المحورين

سيتم التطرق في الجدول أدناه إلى نتائج نموذج الإنحدار لمحوري دور المراجعة الداخلية وشفافية التقارير المالية

الجدول رقم 17: يمثل نتائج نموذج الإنحدار بين المحورين

المعنوية الكلية للنموذج	معامل التحديد	معامل الارتباط	معامل الإنحدار	الثابت	مقاييس جودة التوفيق
0.003	0.389	0.624	1.017	-0.314	قيمة الاحصاء
		0.003	0.003	0.788	المعنوية الإحصائية

المصدر: إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج تحليل (SPSS)

المطلب الثاني: مناقشة نتائج الدراسة

سيتم في هذا المطلب مناقشة النتائج الخاصة بالدراسة وذلك بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS وتحليلها من أجل الوصول إلى أهداف الدراسة.

أولا: مناقشة النتائج المتعلقة بمدى تطبيق المراجعة الداخلية في مؤسسة سونلغاز

سيتم التطرق إلى عرض النتائج المتعلقة بمدى شفافية التقارير المالية في مؤسسة سونلغاز بناء على إجابات أفراد عينة الدراسة.

العبارة رقم (01) عدم الإهتمام بإنشاء إدارة مستقلة للمراجعة الداخلية يقلل من ثقة المستخدمين في التقارير المالية وقد سجلت متوسط حسابي يقدر ب 3,650 وهذا ما يدل على أن عينة الدراسة توافق على أن عدم إنشاء إدارة مستقلة يقلل من ثقة المستخدمين في التقارير المالية إنحراف معياري 0,8751 ما يدل على أن هناك تشتت وتباين في الآراء بين عينة الدراسة.

العبارة رقم (02) توفر المؤهلات العلمية والعملية في المراجع الداخلي ويزيد من ثقة مستخدمي التقارير المالية وقد سجلت متوسط حسابي يقدر ب 4,050 وهذا ما يؤكد على أن عينة الدراسة توافق على أن توفر المؤهلات العلمية والعملية في المراجع يزيد من ثقة المستخدمين للتقارير المالية وإنحراف معياري 0,8256 يعني أن هناك تشتت بين عينة الدراسة.

العبارة رقم (03) يتمكن المراجع الداخلي من الوصول إلى جميع السجلات والوثائق المحاسبية لأداء واجبه القانوني دون قيود وباستقلالية ومما يساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وقد سجلت متوسط حسابي يقدر ب 4,050 وهذا ما يدل على أن عينة الدراسة توافق أن للمراجع إمكانية الوصول إلى جميع السجلات الوثائق المحاسبية من أجل أداء واجبه بكل حيادية واستقلالية مما يساهم في تحسين المعلومات المحاسبية وإنحراف معياري 0,6048 يؤكد على أن هناك تأييد لعينة الدراسة.

العبارة رقم (04) تساهم المراجعة الداخلية في إعطاء معلومات محاسبية ذات جودة وموضوعية عند مراجعتها للتقارير المالية وقد سجلت متوسط حسابي يقدر ب 4,250 وهذا ما يدل على أن عينة الدراسة توافق أن المراجعة الداخلية تساهم في إعطاء معلومات محاسبية ذات جودة وموضوعية عند مراجعة التقارير المالية وإنحراف معياري 0,4443 مما يدل على أن هناك تأييد لعينة الدراسة لهذه العبارة.

العبارة رقم (05) تساعد المراجعة الداخلية في تحديد وتقييم المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة وتعمل على تحسين إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة التي تتبعها المؤسسة وقد سجلت متوسط حسابي يقدر ب 3,750 وهذا ما يدل على أن عينة الدراسة توافق على أن المراجعة الداخلية تساعد في تحديد وتقييم المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة وإنحراف معياري 0,0699 وهذا يدل على أن عينة الدراسة تؤيد هذه العبارة.

العبارة رقم (06) درجة الثقة في التقارير المالية تكون عالية عند وجود مراجعة داخلية فعالة بالتالي يمكن توقع النتائج المستقبلية وقد سجلت متوسط حسابي يقدر ب 3,950، وهذا ما يدل على أن عينة الدراسة توافق على أن وجود المراجعة الداخلية فعالة تكون درجة الثقة كبيرة في التقارير الصادرة عن المؤسسة وإنحراف معياري 0,8256 مما يعني أن على أن هناك تشتت بين أفراد عينة الدراسة.

العبارة رقم (07) تستخدم إدارة المراجعة الداخلية أساليب وإجراءات لتقييم مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية وقد سجلت متوسط حسابي يقدر ب 3,800 وهذا ما يدل على أن عينة الدراسة توافق على أن إدارة المراجعة تستخدم أساليب وإجراءات لتقييم مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية، وإنحراف معياري 0,6156 وهذا يدل على أن هناك تأييد من قبل عينة الدراسة لهذه العبارة.

العبارة رقم (08) تساعد المراجعة الداخلية في تقديم معلومات خالية من التحيز وتساعد في تقديم وصفا كاملا للوضع المالي في المؤسسة وقد سجلت متوسط حسابي يقدر ب 3,800 وهذا ما يدل على أن عينة الدراسة توافق أن المراجعة الداخلية تساهم في إعطاء معلومات محاسبية خالية من التحيز وتقدم وصفا شاملا للوضع المالي في المؤسسة وإنحراف معياري 0,8335 وهذا يدل على أن هناك تشتت بين أفراد عينة الدراسة.

العبارة رقم (09) تعمل المراجعة الداخلية على حماية الأصول الخاصة بالمؤسسة وتحسن عملياتها حيث أنها توفر معلومات حول جوانب القوة الضعف في نظام الرقابة الداخلية وقد سجلت متوسط حسابي يقدر ب 3,950 وهذا ما يدل على أن عينة الدراسة توافق على المراجعة الداخلية تعمل على حماية الأصول الخاصة بالمؤسسة وتحسن عملياتها وإنحراف معياري 0,5104 وهذا يؤكد على أن هناك تأييد من قبل أفراد عينة الدراسة.

العبارة رقم (10) تعمل المراجعة الداخلية على مكافحة ظاهرة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة وأصحاب المصالح وقد سجلت متوسط حسابي يقدر ب 3,350 وهذا ما يدل على أن عينة الدراسة تتحفظ على أن المراجعة الداخلية تعمل على مكافحة ظاهرة عدم تماثل المعلومات وإنحراف معياري يقدر ب 0,8127 يدل على أن هناك تشتت وتباين في الآراء بين أفراد عينة الدراسة حول هذه العبارة.

العبارة رقم (11) المؤسسات التي لا يوجد بها إدارة للمراجعة الداخلية يصعب معرفة مدى التزامها بالقوانين وقد سجلت متوسط حسابي يقدر ب 3,650 وهذا ما يدل على أن عينة الدراسة توافق المؤسسات التي لا تتوفر على إدارة للمراجعة الداخلية يصعب معرفة ما التزمها بالقوانين والتشريعات وإنحراف معياري 0,8127 وهذا يؤكد على أنه يوجد تشتت بين أفراد عينة الدراسة .

العبارة رقم (12) تعمل المراجعة الداخلية على زيادة قيمة المؤسسة عن طريق تقديم خدمات استشارية لكافة المستويات الإدارية وتحسين كفاءة عملياتها وتوفير المعلومات التي تساعد على تنفيذ إستراتيجيتها وقد سجلت متوسط حسابي يقدر ب 3,300 وهذا ما يدل على أن عينة الدراسة تتحفظ على أن المراجعة الداخلية تعمل على زيادة قيمة المؤسسة عن طريق تقديم خدمات استشارية لكافة المستويات الإدارية وإنحراف معياري 0,9234 وهذا يدل على ان أفراد عينة الدراسة في تشتت حول هذه العبارة.

العبارة رقم (13) تساعد المراجعة الداخلية المؤسسة في تحديد وتقييم المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة وتعمل على تحسين إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة التي تتبعها المؤسسة وقد سجلت متوسط حسابي يقدر ب 3,650 وهذا ما يدل على أن عينة الدراسة توافق على أن المراجعة الداخلية المؤسسة في تحديد وتقييم المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة وتحسين إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة وإنحراف معياري 0,7452 وهذا يدل تأييد عينة الدراسة لهذه العبارة.

العبارة رقم (14) يقوم المراجع بالتأكد من أن المعلومات المحاسبية قد تم إعدادها وفق للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وقد سجلت متوسط حسابي يقدر ب3,950 وهذا ما يدل على أن عينة الدراسة تتحفظ على أن المراجع الداخلي يقوم بالتأكد من أن المعلومات تم إعدادها وفق للمبادئ المحاسبية وإنحراف معياري 0,5104 وهذا يدل على أن عينة الدراسة تؤيد هذه العبارة.

العبارة رقم (15) يقدم المراجع الداخلي المعلومات للإدارة العليا بشكل دقيق ومنظم لاتخاذ قراراتها ومساعدتها في فحص وتقويم وسلامة نظام المعلومات وقد سجلت متوسط حسابي يقدر ب 4,100 وهذا ما يدل على أن عينة الدراسة توافق على أن المراجع الداخلي يقدم للإدارة العليا معلومات بشكل دقيق من مساعدتها في اتخاذ القرارات المستقبلية المتعلقة بالمؤسسة وإنحراف معياري يقدر ب 0,7182 وهذا يدل على أن هناك تأييد من قبل أفراد عينة الدراسة .

العبارة رقم (16) تساعد المراجعة الداخلية الإدارة والأطراف المرتبطة في اتخاذ القرارات المستقبلية وقد سجلت متوسط حسابي يقدر ب 3,800 وهذا ما يدل على أن عينة الدراسة توافق على المراجعة الداخلية تساعد الإدارة والأطراف المرتبطة بالمؤسسة في اتخاذ القرارات المستقبلية وإنحراف معياري يقدر ب 0,6959 ويؤكد تأييد عينة الدراسة لهذه العبارة.

ثانياً: مناقشة النتائج المتعلقة بمدى شفافية التقارير المالية في مؤسسة سونلغاز

سيتم التطرق إلى النتائج المتعلقة بمدى شفافية التقارير المالية في مؤسسة سونلغاز بناء على إجابات أفراد عينة الدراسة.

العبارة رقم (17) تمكن التقارير المالية من مقارنة المعلومات المالية للمؤسسة لعدة سنوات وقد سجلت متوسط حسابي يقدر ب 4,000 وهذا ما يدل على أن عينة الدراسة توافق على أن التقارير المالية تمكن من مقارنة المعلومات المالية والمقدمة من طرف المؤسسة لعدة سنوات مما

يساعد الأطراف الخارجية وكذلك المؤسسة من اتخاذ قرارات مستقبلية من شأنها أن تحافظ على ثبات المؤسسة وإنحراف معياري يقدر ب 0,6489 وهذا يؤكد تأييد عينة الدراسة لهذه العبارة.

العبارة رقم (18) تحرص التقارير المالية على تقديم بيانات ذات قيمة تنبؤية وقد سجلت متوسط حسابي يقدر ب 3,700 وهذا ما يدل على أن عينة الدراسة توافق على التقارير على تقديم بيانات ذات قيمة تنبؤية أي تقدم معلومات هامة من شأنها أن تساعد المؤسسة والأطراف المستخدمة للتقارير المالية على معرفة الوضع المالي للمؤسسة مستقبلا وإنحراف معياري يقدر ب 0,9787 وهذا يؤكد وجود تشتت بين أفراد عينة الدراسة حول هذه العبارة.

العبارة رقم (19) تقدم التقارير المالية قيمة تأكيدية لأحداث والصفقات الهامة بالمؤسسة وقد سجلت متوسط حسابي يقدر ب 3,450 وهذا ما يدل على أن عينة الدراسة توافق على أن التقارير المالية تقدم قيمة تأكيدية للنشاطات الخاصة بالمؤسسة وكذلك الأحداث التي تعرضت لها المؤسسة خلال النشاط، كما بلغ الإنحراف المعياري 0,7592 مما يدل على أن عينة الدراسة تؤيد هذه العبارة.

العبارة رقم (20) تعتبر بيانات التقارير المالية مفهومة لكافة المستخدمين سواء من داخل المؤسسة أو خارجها وقد سجلت متوسط حسابي يقدر ب 3,150 وهذا ما يدل على أن عينة الدراسة تلتزم التحفظ حيال أن التقارير المالية مفهومة لكافة المستخدمين سواء من داخل المؤسسة أو خارجها وهذا راجع جهل بعض المستخدمين في بعض النقاط التي تخص التقارير المالية، وإنحراف معياري يقدر ب 1,0894 وهذا يؤكد وجود تشتت مرتفع بين أفراد عينة الدراسة.

العبارة رقم (21) تساعد المعلومات المحاسبية الموجودة في التقارير المالية من إعادة تقييم الأحداث السابقة للمؤسسة وقد سجلت متوسط حسابي يقدر ب 3,850 وهذا ما يدل على أن

عينة الدراسة توافق على أن التقارير المالية تساعد على إعادة تقييم الأحداث السابقة التي مرت على المؤسسة وكذلك تقييم الأداء الفعلي للمؤسسة سابقا وإنحراف معياري يقدر ب 0,4894 هذا يؤكد ان هناك تأييد بين أفراد عينة الدراسة.

العبارة رقم (22) توفر التقارير المالية كافة المعلومات المهمة بحيث تلي حاجة المستخدمين وقد سجلت متوسط حسابي يقدر ب 3,600 وهذا ما يدل على أن عينة الدراسة توافق أن التقارير المالية تحتوي على كافة المعلومات المهمة والخاصة بالمؤسسة بشكل يتماشى مع حاجة المستخدمين لتقارير المالية، وبلغ الإنحراف المعياري 0,9947 وهذا يؤكد وجود تشتت بين أفراد عينة الدراسة.

العبارة رقم (23) تتسم التقارير المالية بالحيادية بشكل يتماشى مع حاجيات جميع المستخدمين وقد سجلت متوسط حسابي يقدر ب 3,300 وهذا ما يدل على أن عينة الدراسة تتحفظ بما يتعلق بحيادية التقارير المالية بشكل يتماشى مع القوانين وحاجة المستخدمين والأطراف المتعلقة بالمؤسسة، وإنحراف معياري يقدر ب 0,8797 وهذا يعني أن هناك تشتت وتباين في الآراء بين أفراد عينة الدراسة.

العبارة رقم (24) تقدم التقارير المالية جميع الحقائق دون حذف أو إنتقاء للمعلومات لصالح فئة معينة وقد سجلت متوسط حسابي يقدر ب 3,700 وهذا ما يدل على أن عينة الدراسة توافق على أن التقارير المالية تقدم جميع الحقائق والأحداث داخل المؤسسة دون حذف أو تدليس أو إنتقاء لفئة معينة وإنحراف معياري يقدر ب 0,7327 وهذا يدل على أن هناك تأييد من قبل أفراد عينة الدراسة حول هذه العبارة.

العبارة رقم (25) تعبر التقارير المالية عن معظم الأحداث الاقتصادية داخل المؤسسة بواقعية وقد سجلت متوسط حسابي يقدر ب 3,550 وهذا ما يدل على أن عينة الدراسة توافق على أن

التقارير المالية تتضمن معلومات حول جميع الأحداث التي جرت داخل المؤسسة بواقعية ودون تزيف وإنحراف معياري يقدر ب 1,0501 وهذا يدل على أن هناك تشتت مرتفع بين أفراد عينة الدراسة.

العبارة رقم (26) تعطي المؤسسة الأولوية لتقديم تقارير مالية شفافة من أجل نيل ثقة المستخدمين وقد سجلت متوسط حسابي يقدر ب 3,500 وهذا ما يدل على أن عينة الدراسة توافق على أن المؤسسة تعطي الأولوية من أجل تقديم تقارير مالية شفافة وواضحة من أجل نيل ثقة الأطراف المستخدمة لتقارير المالية وإنحراف معياري يقدر ب 1,1471 وهذا يعني وجود تشتت وتباين في الآراء بين أفراد عينة الدراسة.

العبارة رقم (27) تعكس التقارير المالية حقيقة الواقع الاقتصادي الفعلي للمؤسسة وقد سجلت متوسط حسابي يقدر ب 3,300 وهذا ما يدل على أن عينة الدراسة تلتزم التحفظ حيال أن التقارير المالية الخاصة بالمؤسسة تعكس الواقع الفعلي لها وكذلك الأحداث التي مرت بها وإنحراف معياري يقدر ب 0,9787 وهذا يدل على أن هناك تشتت بين أفراد عينة الدراسة حول هذه العبارة.

العبارة رقم (28) تتوافق التقارير المالية الخاصة بالمؤسسة مع معايير الدولية الخاصة بالإفصاح وقد سجلت متوسط حسابي يقدر ب 3,100 وهذا ما يدل على أن عينة الدراسة تتحفظ بشأن توافق التقارير المالية الخاصة بالمؤسسة مع المعايير الدولية الخاصة بالإفصاح وإنحراف معياري يقدر ب 0,7881 وهذا يؤكد تأييد أفراد عينة الدراسة لهذه العبارة.

العبارة رقم (29) تتسم التقارير المالية الخاصة بالمؤسسة بالموضوعية والحيادية التامة بما يتماشى مع المعايير المحاسبية الدولية وقد سجلت متوسط حسابي يقدر ب 3,350 وهذا ما يدل على أن عينة الدراسة تتحفظ على أن التقارير المالية الخاصة تتسم بالموضوعية والحيادية

التامة بما يتماشى مع المعايير المحاسبية الدولية وإنحراف معياري يقدر ب 0,6708 وهذا يدل على تأييد عينة الدراسة لهذه العبارة.

العبارة رقم (30) تساهم التقارير المالية ببناء توقعات مستقبلية تساهم في استمرارية المؤسسة وقد سجلت متوسط حسابي يقدر ب 3,800 وهذا ما يدل على أن عينة الدراسة توافق على أن التقارير المالية تساهم في بناء توقعات مستقبلية من شأنها أن تحافظ على ثبات استمرارية المؤسسة وإنحراف معياري يقدر ب 0,8335 وهذا يؤكد وجود تشتت في أفراد العينة.

العبارة رقم (31) يمكن للتقارير المالية التنبؤ بدرجة المخاطر المحيطة بالمؤسسة وقد سجلت متوسط حسابي يقدر ب 3,800 وهذا ما يدل على أن عينة الدراسة توافق أن للتقارير المالية القدرة على التنبؤ والكشف عن الأخطار المحيطة بالمؤسسة ومن شأنها أن تساعد على بناء خطط مستقبلية من أجل مواجهة الأخطار التي تتعرض لها المؤسسة وإنحراف معياري يقدر ب 0,6959 وهذا يدل على وجود تأييد من قبل أفراد عينة الدراسة حول هذه العبارة.

العبارة رقم (32) تهتم المؤسسة بدرجة كبير بتعزيز نتائج مؤشرات التقارير المالية وذلك لتأثيرها على سمعة المؤسسة وقد سجلت متوسط حسابي يقدر ب 3,950 وهذا ما يدل على أن عينة الدراسة توافق على إهتمام المؤسسة بشكل كبير على تعزيز مؤشرات ونتائج التقارير المالية وذلك من أجل الحفاظ على سمعة المؤسسة وكذلك نيل رضا جميع الأطراف المستخدمين للتقارير المالية وإنحراف معياري يقدر ب 0,6863 وهذا يؤكد تأييد عينة الدراسة لهذه العبارة.

ثالثا: مناقشة نتائج التوزيع الطبيعي للبيانات

يبين من خلال نتائج اختبار توزيع البيانات لأفراد عينة الدراسة حسب اختبار شايبروحيث كان المحور الأول دور المراجعة الداخلية يتبع توزيعا غير طبيعي حيث سجلت القيمة

الدرجة ب 0,046 وهي قيمة أقل من قيمة التوزيع الطبيعي 0,05 في إختبار شايبرو أما محور شفافية التقارير المالية سجلت القيمة الدرجة ب 0,928 وهذا يدل على أنه يتبع توزيعا طبيعيا.

رابعاً: مناقشة نتائج إختبار الفروقات

دراسة التوزيع البياني للبيانات لمعرفة طبيعة هذا التوزيع وتم إستنتاج أن محور المراجعة الداخلية ومحور التقارير المالية تتبع توزيعا طبيعيا وبعد معرفة العوامل الديموغرافية والتقسيمات لهذه العوامل فمنها ما هو مقسم إلى قسمين مثل الوظيفة ففيها المحاسب ووظائف أخرى أما بقية العوامل الديموغرافية الأخرى والمتمثلة في المؤسسة والمستوى والخبرة تنقسم إلى أكثر من قسمين، يتم هناك استخدام اختبار الفروقات والمتمثلة في الاختبارات المعلمية واللا معلمية

1- مناقشة نتائج الفروقات لمحور دور المراجعة الداخلية

لمناقشة نتائج الفروقات المتعلقة بمحور دور المراجعة الداخلية حيث كانت التالي:

1-1- المؤسسة

لمعرفة الفروقات بين إجابات أفراد العينة للمراجعة الداخلية تبعا للمؤسسة محل الدراسة تم استخدام اختبار كريسكال ويلز حيث أظهرت النتائج أنه لا يوجد فروقات بين إجابات أفراد العينة على دور المراجعة الداخلية تبعا لهاته المؤسسات وهذا ما أكدته القيمة الدرجة لاختبار كريسكال ويلز البالغة 0,137.

1-2- من حيث المستوى

لمعرفة الإختلافات بين إجابات المستجوبين لدور المراجعة الداخلية تبعا للمستوى الدراسي تم استخدام اختبار كريسكال ويلز حيث أثبتت النتائج أنه لا يوجد فروقات بين إجابات

أفراد العينة على دور المراجعة الداخلية وهذا ما أكدته القيمة الحرجة لاختبار كريسكال ويلز والبالغة 0,220.

1-3- من حيث الخبرة

لمعرفة الإختلافات بين إجابات المستجوبين لدور المراجعة الداخلية تبعا للخبرة تم استخدام اختبار كريسكال ويلز حيث أثبتت النتائج أنه لا يوجد فروقات بين إجابات أفراد العينة على دور المراجعة الداخلية وهذا ما أكدته القيمة الحرجة لاختبار كريسكال ويلز والبالغة 0,410.

2- مناقشة نتائج إختبار الفروقات لمحور شفافية التقارير المالية

لمناقشة نتائج الفروقات المتعلقة بمحور شفافية كانت النتائج كالتالي:

1-2- من حيث المؤسسة

لمعرفة الفروقات بين إجابات المستجوبين على شفافية التقارير تبعا للمؤسسة تم استخدام إختبار أنوفا وأثبتت النتائج أنه لا يوجد إختلاف بين إجابات أفراد العينة على مدى جودة التقارير المالية وهذا ما أكدته القيمة الحرجة لإختبار فيشر والبالغة 0,83.

2-2- من حيث المستوى

لمعرفة الإختلافات بين إجابات أفراد العينة على جودة التقارير المالية تبعا للمستوى الدراسي يتم استخدام إختبار أنوفا حيث أثبتت النتائج أنه لا توجد إختلافات بين إجابات أفراد العينة تبعا للمستوى وهذا ما أكدته القيمة الحرجة لإختبار فيشر والبالغة 0,142.

3-2- من حيث الخبرة

لمعرفة الاختلافات بين إجابات أفراد العينة على جودة التقارير المالية تبعا للخبرة يتم استخدام اختبار أنوفا حيث أثبتت النتائج أنه لا يوجد إختلاف بين إجابات أفراد العينة على مدى جودة التقارير المالية تبعا للخبرة وهذا ما أكده اختبار أنوفا والبالغة قيمته 0,688 .

خامسا: مناقشة نتائج تأثير المراجعة الداخلية على شفافية التقارير المالية

من خلال الجدول يتضح أن هناك معنوية إحصائية لمعامل الارتباط وهذا ما أكدته القيمة الحرجة لاختبار ستودنت والبالغة 0,003 ومن خلال قيمة معامل الارتباط المقدر ب 0,624 يلاحظ أن هنالك علاقة طردية بين المراجعة الداخلية وجودة التقارير المالية.

من خلال المعنوية الكلية لنموذج انحدار شفافية التقارير المالية على المراجعة الداخلية يتضح ان هناك معنوية كلية لهذا النموذج وهذا ما أكدته القيمة الحرجة لاختبار فيشر والبالغة 0.003 وبالنظر إلى القوة التفسيرية لهذا النموذج يتضح أن هناك قوة تفسيرية ضعيفة لدور المراجعة الداخلية على جودة التقارير المالية حيث قدر معامل التحديد ب 38,9% وهذا ما يعني أن المراجعة الداخلية لها القدرة على التأثير في جودة التقارير المالية بهذه النسبة وتبقى ما نسبته حوال 61% يعود إلى عوامل أخرى.

بالنظر إلى المعنوية الجزئية لنموذج الانحدار يلاحظ أن عامل الانحدار والمقدر قيمته ب 1,017 موجبة وهذا يعني أن هناك تأثير إيجابي للمراجعة الداخلية على شفافية التقارير المالية ومن خلال المعنوية الجزئية لمعامل الانحدار يتضح أن هناك معنوية جزئية وهذا ما أكدته القيمة الحرجة لاختبار ستودنت والتي تقدر ب 0.003 بينما كانت قيمة المعلمة التقاطعية والمقدرة ب 0,314- غير معنوية إحصائيا.

خلاصة الفصل الثاني

من خلال ما تم تقديمه في الجانب النظري للموضوع وما تم إسقاطه ومحاولة الكشف عليه في الجانب التطبيقي، تم توزيع الإستبيان على موظفي مؤسسة سونلغاز - تبسة- وتم جمع تبويب وتصنيف الإستبيان باستخدام أدوات التحليل الإحصائي وتم ذلك باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، حيث تم التوصل إلى مجموعة من النتائج وبناءا على هذه النتائج تبين أنه يوجد تأثير للمراجعة الداخلية في شفافية التقارير المالية في مؤسسة سونلغاز - تبسة.

خاتمة عامة



خاتمة عامة

تتضمن خاتمة هذا البحث جملة من النتائج والإقتراحات التي يتم إظهارها الخاصة بالمراجعة الداخلية ودورها في إرساء شفافية التقارير المالية، إضافة إلى عرض آفاق البحث لغرض فتح مجال البحث في هذا الموضوع، وذلك فيما يلي:

1. نتائج إختبار الفرضيات

حاولت هذه الدراسة - المراجعة الداخلية ودورها في إرساء شفافية التقارير المالية، معالجة إشكالية البحث التالية: ما دور المراجعة الداخلية في إرساء شفافية التقارير المالية؟ من خلال عرض الإطار التطبيقي للمراجعة الداخلية وتأثيرها على التقارير المالية وإنطلاقاً من الفرضيات الأساسية وبالاعتماد على الأساليب والأدوات الإحصائية، تم التوصل إلى النتائج التالية:

تبين من خلال الدراسة أن المراجعة الداخلية تطبق على مستوى عالي في مؤسسة سونلغاز حيث سجلت متوسط حسابي عالي وإنحراف معياري منخفض مما يدل على توافق في الآراء حول مدى تطبيق المراجعة الداخلية في المؤسسة، بناءً على هذا تتضح صحة الفرضية الأولى المتعلقة بمدى تطبيق المراجعة الداخلية في مؤسسة سونلغاز؛

أكدت نتائج الدراسة أن التقارير المالية لمؤسسة سونلغاز تتميز بنسبة عالية من الشفافية حيث سجلت متوسط حسابي عالي المستوى، وإنحراف معياري منخفض مما يدل على توافق في الآراء حول مدى شفافية التقارير المالية في المؤسسة، وهذا ما يعني قبول الفرضية الثانية المتعلقة بمدى شفافية التقارير المالية في مؤسسة سونلغاز؛

أظهرت النتائج إختبار كريسكال ويلز أنه لا يوجد فروقات بين إجابات أفراد العينة حول مدى تطبيق المراجعة الداخلية في مؤسسة سونلغاز تبعاً للعوامل الديموغرافية، وبناءً على هذا تتضح

صحة الفرضية الثالثة المتعلقة بعدم وجود إختلاف بين إجابات الأفراد حول مدى تطبيق المراجعة الداخلية تبعا للعوامل الديموغرافية؛

أظهرت النتائج إختبار ANOVA أنه لا يوجد فروقات بين إجابات أفراد العينة حول مدى شفافية التقارير المالية في مؤسسة سونلغاز تبعا للعوامل الديموغرافية، وهذا ما يقودنا إلى قبول الفرضية الرابعة المتعلقة بعدم وجود إختلاف بين إجابات الأفراد حول مدى شفافية التقارير المالية تبعا للعوامل الديموغرافية؛

أثبتت نتائج نموذج الإنحدار الخطي البسيط أن هناك علاقة خطية بين المراجعة الداخلية وشفافية التقارير المالية بمؤسسة سونلغاز، ومن خلال إشارة معامل الانحدار نجد قيمته موجبة، وهذا يعنى أن هناك تأثير إيجابي للمراجعة الداخلية على شفافية التقارير المالية، وبناء على هذا تتضح صحة هذه الفرضية الخامسة المتعلقة بدور المراجعة المهم في إرساء شفافية على التقارير المالية.

2. نتائج الدراسة

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- تساهم المراجعة الداخلية في إعطاء معلومات محاسبية ذات جودة وموضوعية عند مراجعتها للتقارير المالية؛
- درجة الثقة في التقارير المالية تكون عالية عند وجود مراجعة داخلية فعالة بالتالي يمكن توقع النتائج المستقبلية؛
- تعمل المراجعة الداخلية على حماية الأصول الخاصة بالمؤسسة وتحسن عملياتها حيث انها توفر معلومات حول جوانب القوة والضعف في نظام الرقابة الداخلية؛
- تساعد المراجعة الداخلية في تقديم معلومات خالية من التحيز وتساعد في تقديم وصفا كاملا للوضع المالي في المؤسسة؛
- تمكن التقارير المالية من مقارنة المعلومات المالية للمؤسسة لعدة سنوات؛

- تساعد المعلومات المحاسبية الموجودة في التقارير المالية من إعادة تقييم الأحداث السابقة للمؤسسة؛
- تقدم التقارير المالية جميع الحقائق دون حذف أو إنتقاء للمعلومات لصالح فئة معينة؛
- تساهم التقارير المالية ببناء توقعات مستقبلية تساهم في استمرارية المؤسسة؛
- يمكن للتقارير المالية التنبؤ بدرجة المخاطر المحيطة بالمؤسسة .

3. الاقتراحات والتوصيات

تمدنا النتائج التي خلص إليها هذا البحث بجملة من الأفكار حول مدى تأثير المراجعة الداخلية على التقارير المالية في مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز تبسة، ويمكن صياغة تلك الأفكار في شكل إقتراحات كما يلي:

- فتح مصلحة للمراجعة الداخلية على مستوى المؤسسة؛
- إنشاء أقسام خاصة بالمالية والمحاسبة على مستوى المصالح التجارية؛
- الإعتماد على مراجع داخلي خاص بالمؤسسة في مراجعة التقارير المالية الخاصة بها؛
- ضرورة تنمية الوعي لدى مسيري المصالح لأهمية المراجعة الداخلية؛
- على المؤسسة السعي في تعزيز دقة وجودة التقارير المالية الخاصة بها لكسب ثقة أكبر لدى المستخدم.

4. الآفاق

تبين من خلال تحليل ودراسة جوانب موضوع البحث وجود مفاهيم هامشية، ولكنها مهمة في مجال دراسة المراجعة الداخلية والتقارير المالية حيث شكلت حدود نظرية في البحث ما يتيح المجال للغير للبحث والتوسع فيها، ومن أهمها نجد:

- المراجعة الداخلية وأثرها على نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة الإقتصادية؛
- المراجعة الداخلية ودورها في جودة مخرجات نظام المعلومات المحاسبي؛
- أثر جودة التقارير المالية على القرارات الإقتصادية للمؤسسة.

قائمة المراجع



قائمة المراجع

- أنس عبد الله محمد الأمين. (2016). أثر لجان المراجعة في تنظيم السياسات المحاسبية وتحقيق الشفافية في التقارير المالية في المصارف السودانية، شهادة ماجستير. كلية الدراسات التجارية، قسم الإقتصاد، السودان: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- حرفوش أنيسة. (2019). البدائل النظرية لتقييم جودة التقارير المالية : دراسة تحليلية. مجلة أبحاث للدراسات الاقتصادية والادارية، المجلد 02 (العدد 01)، الصفحات 182-186.
- حمائية أشواق، و هندا قريده. (2022). دور الإفصاح عن المسؤولية الإجتماعية في تحسين جودة التقارير المالية في المؤسسات الإقتصادية، مذكرة ماستر. كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم المالية والمحاسبة، تبسة، الجزائر: جامعة الشيخ العربي التبسي.
- ضحى محمد العيسى. (2018). أثر الإفصاح الإختياري في جودة التقارير المالية، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير. كلية الإقتصاد، قسم المحاسبة، حلب، سوريا: جامعة حلب.
- عبد الحق زيان. (2022). دور التدقيق المالي في تحسين جودة التقارير المالية. المجلد 09 (العدد 01).
- عبد الفتاح محمد الصحن، و رزق السوافيري فتحي. (2004). الرقابة والمراجعة الداخلية. الاسكندرية: الدار الجامعية.
- عبد الله إبراهيم الفقي. (2014). الإحصاء التطبيقي بإستخدام برنامج SPSS. عمان، الأردن : دار الثقافة للنشر والتوزيع.

فتح الرحمان محمد، و يحيى زكرياء؛ أميمة الهادي عبد الرحمان، إحسان فتح الرحمان ؛ إدريس. (2022). دور المراجعة الداخلية في زيادة شفافية التقارير المالية في الوحدات الحكومية، شهادة بكالوريوس . كلية العلوم الإدارية، قسم المحاسبة، السودان: جامعة العلوم والتقانة.

محمد أحمد محمد النجار. (2017). قياس مدى تحقق الشفافية والإفصاح في التقارير المالية المنشورة للبنوك الوطنية الفلسطينية رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير. كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية ، قسم المحاسبة، غزة، فلسطين: جامعة غزة.

محمد الطيب على عبد الرحمن. (2021). قياس أثر الإفصاح وجودة التقارير المالية من خلال آلية حوكمة المصاريف التجارية السودانية. مجلة المالية وحوكمة الشركات، 05(02)، الصفحات 83-84.

محمد الطيب على عبد الرحمن. (2022). تقييم الأداء المالي الشركات الصناعية العاملة في (منطقة مارنجان -ودمدنى ، السودان)دراسة تحليلية مقارنة بين قائمة التدفقات النقدية وقائمتي المركز المالي والدخل في الفترة مابين (2014-2017). مجلة المحاسبة ،التدقيق والمالية، 04(01)، الصفحات 32-34.

محمد حامد مجيد السامرائي. (2016). اثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية (رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير). كلية الأعمال، قسم المحاسبة، الأردن: جامعة الشرق الأوسط.

محمود إبراهيم عبد السلام تركي. (1993). تحليل التقارير المالية (الإصدار 01). الرياض، السعودية: مكتبة الملك فهد الوطنية.

ناير فاروق، و عبد الرحمان بوزيدي. (2022). دور نظام الرقابة الداخلية في زيادة مصداقية التقارير المالية، مذكرة ماستر. كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تبسة، الجزائر: جامعة الشيخ العربي التبسي.

نهج عبد الماجد علاوي. (2021). دور المراجعة الداخلية بمكافحة الفساد في القطاع العام "مراجعة الأدبيات". مجلة المحاسبة، التدقيق والمالية، 3(2)، الصفحات 98-100.

ياسين تاج السر محمد سند. (2018). دور المراجعة الداخلة في الحد من الاحتيال الحاسوبي في منشآت الأعمال. مجلة دراسات متقدمة في المالية 7151-2602، 04(02)، الصفحات 5-9.

الملاحق



الملحق رقم 1: اتفاقية التربص



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة العربي التبسي - تبسة



كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير
قسم علوم المالية والمحاسبة

الرقم :ق.ع.م.ك.ع.ا.ع.ت.ع.ت/ج.ت/2022

اتفاقية التربص

المادة الأولى :

هذه الاتفاقية تضبط علاقات جامعة العربي التبسي - تبسة ممثلة من طرف رئيس قسم علوم المالية والمحاسبة :
مع مؤسسة :المشركة الجزائرية للكهرباء والغاز تبسة
مقرها في :المنطقة الصناعية تبسة
ممثلة من طرف :
الرتبة :
هذه الاتفاقية الى تنظيم تربص تطبيقي للطلبة الآتية أسماؤهم :

- 1- حماد أبيض
- 2- عصير علي خليل
- 3-
- 4-

و ذلك طبقا للمرسوم رقم : 88-90 المؤرخ في 03 ماي 1988 القرار الوزاري المؤرخ في ماي 1980

المادة الثانية :

يهدف هذا التربص الى ضمان تطبيق الدراسات المعطاة في القسم و المطابقة للبرامج و المخططات التعليمية في
تخصص الطلبة المعنيين :صالح الموقبي

المادة الثالثة :

التربص التطبيقي يجرى في مصلحة :المساحة والمحاسبة
الفترة من :الى :

المادة الرابعة :

برنامج التربص المعد من طرف القسم مراقب عند تنفيذ من طرف جامعة تبسة و المؤسسة المعنية .

المادة الخامسة :

و على غرار ذلك تتكفل المؤسسة بتعيين عون أو اكثر يكلف بمتابعة تنفيذ التربص التطبيقي هؤلاء الاشخاص
مكلفون أيضا بالحصول على المسابقات الضرورية للتنفيذ الامثل للبرنامج و كل غياب للمتربص ينبغي ان يكون على
استمارة السيرة الذاتية من طرف الكلية .

المادة السادسة:

خلال التربص التطبيقي و المحدد بثلاثين يوما يتبع المتربص مجموع الموظفين في وجباته المحددة في النظام الداخلي و عليه يحسب على المؤسسة ان توضح للطلبة عند وصولهم لاماكن تربصهم مجموع التدابير المتعلقة بالنظام الداخلي في مجال الامن و النظافة و تبين لم الخطاء الممكنة .

المادة السابعة :

في حالة الاخلاء بهذه القواعد فالمؤسسة لها الحق في إنهاء تربص الطالب بعد إعلان القسم رسالة مسجلة و مؤمنة الوصول.

المادة الثامنة :

تأخذ المؤسسة كل التدابير لحماية المتربص ضد مخاطر حوادث العمل و تسهر بالخصوص على تنفيذ كل تدابير النظافة و الأمن المتعلقة بمكان العمل المعين لتنفيذ التربص.

المادة التاسعة :

في حالة حادث ما على المتربصين بمكان التوجيه يجب على المؤسسة أن تلجأ إلى العلاج الضروري كما يجب أن ترسل تقريرا مفصلا مباشرة على القسم.

المادة العاشرة :

تتحمل المؤسسة التكاليف بالطلبة في حدود إمكانية و حسي مجمل الاتفاقية الموقعة بين الطرفين عند الوجوب و إلا فإن الطلبة يتكفلون بأنفسهم من ناحية النقل ، المسكن ، المطعم.

حرر بتبسة :

ممثل المؤسسة



رئيس قسم الموارد البشرية

إمضاء : ع. ر. نرابعية

الملحق رقم 2 : استمارة تحكيم



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية والبحث العلمي
قسم العلوم المالية والمحاسبة
إستمارة تحكيم:



السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

في إطار التحضير لإعداد مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص مالية المؤسسة على مستوى كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة تحت عنوان المراجعة الداخلية ودورها في إرساء شفافية التقارير المالية يشرفنا أن نضع بين أيديكم أستاذي الفاضل أستاذتي الفاضلة هذه الاستمارة بغرض جمع المعلومات اللازمة للدراسة الميدانية، ولأهمية الأمر فإننا نود منكم **تحكيمها** بكل موضوعية، وذلك بوضع العلامة (X) في الخانة المناسبة، من خلال إبداء ملاحظتكم فيما يتعلق بالمعلومات الواردة فيها، كي يتسنى لنا الاستفادة من آرائكم ومقترحاتكم ونتمكن من إكمال دراستنا، وسنكون شاكرين لكم على تعاونكم معنا.
وفي الأخير تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير.

إشراف الأستاذ:

د. جابو سليم

اسم ولقب الأستاذ (ة):

الدرجة العلمية:

التخصص:

الجامعة:

إعداد الطلبة:

* حمانة أيمن




* عميري خليل

السنة الجامعية:

2023/2022

الملحق رقم 3: نتائج التحكيم

الأساتذة المحكمين لإستمارة الإستبيان

الإمضاء	الرتبة	الأستاذ
	مها منزهة	الأستاذ : رحال مراد
	أستاذة مها منزهة	الأستاذ : زريقي عمار
	أستاذ	الأستاذ : يوسف رفيق

الملحق رقم 4: الاستبيان المعتمد



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والبحث العلمي
قسم العلوم المالية والمحاسبة
إستمارة إستبيان:



السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

في إطار التحضير لإعداد مذكرة تخرج ضمن نيل متطلبات شهادة الماستر تخصص مالية المؤسسة على مستوى كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة يشرفنا أن نضع بين أيديكم هذا الاستبيان الذي يهدف إلى معرفة آرائكم حول موضوع:

المراجعة الداخلية ودورها في إرساء شفافية التقارير المالية

لذا نرجو من سيادتكم تقديم المساعدة في إتمام هذه الدراسة من خلال الإجابة عن العبارات بوضع علامة (X) مقابل الإجابة التي ترونها مناسبة علما أن البيانات التي ستدلون بها ستحظى بكامل السرية ولن تستخدم إلا للأغراض البحث العلمي ويرجى منكم تدوين على ظهر الاستبيان أي ملاحظة ذات فائدة

وتقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير

إعداد الطلبة:

* أيمن حمانة

* عميري خليل

إشراف الأستاذ:

أ.جابو سليم

السنة الجامعية:

2023/2022

القسم الأول: المعلومات الشخصية

1- المؤسسة:

مديرية توزيع الكهرباء والغاز شرق - تبسة المصلحة التجارية تبسة 11 ديسمبر 1960
 المصلحة التجارية الشريعة تبسة

2- المستوى الدراسي:

تقني سامي ليسانس ماستر شهادات أخرى

3- المركز الوظيفي:

محاسب وظيفة أخرى

4- الخبرة المهنية:

أقل من 5 سنوات من 5 إلى 10 سنوات
 من 10 إلى 15 سنة أكثر من 15 سنة

القسم الثاني

الرقم	العبرة	الدرجة			
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق بشدة
دور المراجعة الداخلية					
01	عدم الإهتمام بإنشاء إدارة مستقلة للمراجعة الداخلية يقلل من ثقة المستخدمين في التقارير المالية				
02	توفر المؤهلات العلمية والعملية في المراجع الداخلي ويزيد من ثقة مستخدمي التقارير المالية				
03	يتمكن المراجع الداخلي من الوصول إلى جميع السجلات والوثائق المحاسبية لأداء واجبه القانوني دون قيود وبإستقلالية ومما يساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية				
04	تساهم المراجعة الداخلية في إعطاء معلومات محاسبية ذات جودة وموضوعية عند مراجعتها للتقارير المالية				
05	تساعد المراجعة الداخلية في تحديد وتقييم المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة وتعمل على تحسين إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة التي تتبعها المؤسسة				
06	درجة الثقة في التقارير المالية تكون عالية عند وجود مراجعة داخلية فعالة بالتالي يمكن توقع النتائج المستقبلية				
07	تستخدم إدارة المراجعة الداخلية أساليب وإجراءات لتقييم مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية				
08	تساعد المراجعة الداخلية في تقديم معلومات خالية من التحيز وتساعد في تقديم وصفا كاملا للوضع المالي في المؤسسة				
09	تعمل المراجعة الداخلية على حماية الأصول الخاصة بالمؤسسة وتحسن عملياتها حيث انها توفر معلومات حول جوانب القوة الضعف في نظام الرقابة الداخلية				
10	تعمل المراجعة الداخلية على مكافحة ظاهرة عدم تماثل المعلومات بين				

					الإدارة وأصحاب المصالح
11					المؤسسات التي لا يوجد بها إدارة للمراجعة الداخلية يصعب معرفة مدى التزامها بالقوانين
12					تعمل المراجعة الداخلية على زيادة قيمة المؤسسة عن طريق تقديم خدمات استشارية لكافة المستويات الإدارية وتحسين كفاءة عملياتها وتوفير المعلومات التي تساعد على تنفيذ إستراتيجيتها
13					تساعد المراجعة الداخلية المؤسسة في تحديد وتقييم المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة وتعمل على تحسين إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة التي تتبعها المؤسسة
14					يقوم المراجع بالتأكد من أن المعلومات المحاسبية قد تم إعدادها وفق للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها
15					يقدم المراجع الداخلي المعلومات للإدارة العليا بشكل دقيق ومنظم لاتخاذ قراراتها ومساعدتها في فحص وتقويم وسلامة نظام المعلومات
16					تساعد المراجعة الداخلية الإدارة والأطراف المرتبطة في اتخاذ القرارات المستقبلية
شفافية التقارير المالية					
17					تمكن التقارير المالية من مقارنة المعلومات المالية للمؤسسة لعدة سنوات
18					تحرص التقارير المالية على تقديم بيانات ذات قيمة تنبؤية
19					تقدم التقارير المالية قيمة تأكيدية لأحداث والصفقات الهامة بالمؤسسة
20					تعتبر بيانات التقارير المالية مفهومة لكافة المستخدمين سواء من داخل المؤسسة أو خارجها
21					تساعد المعلومات المحاسبية الموجودة في التقارير المالية من إعادة تقييم الأحداث السابقة للمؤسسة
22					توفر التقارير المالية كافة المعلومات المهمة بحيث تلي حاجة المستخدمين
23					تتسم التقارير المالية بالحيادية بشكل يتماشى مع حاجيات جميع

					المستخدمين	
					تقدم التقارير المالية جميع الحقائق دون حذف أو إنتقاء للمعلومات لصالح فئة معينة	24
					تعبّر التقارير المالية عن معظم الأحداث الاقتصادية داخل المؤسسة بواقعية	25
					تعطي المؤسسة الأولوية لتقديم تقارير مالية شفافة من أجل نيل ثقة المستخدمين	26
					تعكس التقارير المالية حقيقة الواقع الاقتصادي الفعلي للمؤسسة	27
					تتوافق التقارير المالية الخاصة بالمؤسسة مع معايير الدولية الخاصة بالإفصاح	28
					تتسم التقارير المالية الخاصة بالمؤسسة بالموضوعية والحيادية التامة بما يتماشى مع المعايير المحاسبية الدولية	29
					تساهم التقارير المالية ببناء توقعات مستقبلية تساهم في استمرارية المؤسسة	30
					يمكن للتقارير المالية التنبؤ بدرجة المخاطر المحيطة بالمؤسسة	31
					تهتم المؤسسة بدرجة كبير بتعزيز نتائج مؤشرات التقارير المالية وذلك لتأثيرها على سمعة المؤسسة	32

الملحق رقم 5: مخرجات برنامج spss

تحليل العوامل الديمغرافية-

المؤسسة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid مديرية توزيع الكهرباء والغاز شرق	8	38,1	40,0	40,0
المصلحة التجارية تبسة	7	33,3	35,0	75,0
المصلحة التجارية الشريعة	5	23,8	25,0	100,0
Total	20	95,2	100,0	
Missing System	1	4,8		
Total	21	100,0		

المستوى

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid تقني سامي	7	33,3	35,0	35,0
ليسانس	5	23,8	25,0	60,0
ماستر	3	14,3	15,0	75,0
شهادات اخرى	5	23,8	25,0	100,0
Total	20	95,2	100,0	
Missing System	1	4,8		
Total	21	100,0		

الوظيفة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid محاسب	5	23,8	25,0	25,0
وظائف أخرى	15	71,4	75,0	100,0
Total	20	95,2	100,0	
Missing System	1	4,8		
Total	21	100,0		

الخبرة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid أقل من 5 سنوات	1	4,8	5,0	5,0
من 5 إلى 10 سنوات	10	47,6	50,0	55,0
من 10 إلى 15 سنة	7	33,3	35,0	90,0
اكثر من 15 سنة	2	9,5	10,0	100,0
Total	20	95,2	100,0	
Missing System	1	4,8		
Total	21	100,0		

معامل الثبات

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,659	16

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,866	16

الاتجاهات

دور المراجعة الداخلية في المؤسسة

Descriptive Statistics

	الترتيب	Mean	Std. Deviation
Q1	12	3,650	,8751
Q2	3	4,050	,8256
Q3	3	4,050	,6048
Q4	1	4,250	,4443
Q5	11	3,750	1,0699
Q6	5	3,950	,8256
Q7	8	3,800	,6156
Q8	8	3,800	,8335
Q9	5	3,950	,5104
Q10	15	3,350	,8127
Q11	12	3,650	,8127
Q12	16	3,300	,9234
Q13	12	3,650	,7452
Q14	5	3,950	,5104
Q15	2	4,100	,7182
Q16	8	3,800	,6959
المراجعة الداخلية		3,8156	,30583
Valid (listwise)	N 20		

مدى جودة التقارير المالية بالمؤسسة

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
Q17	1	4,000	,6489
Q18	5	3,700	,9787
Q19	9	3,450	,7592
Q20	12	3,150	1,0894
Q21	3	3,850	,4894
Q22	6	3,600	,9947
Q23	11	3,300	,9787
Q24	5	3,700	,7327
Q25	7	3,550	1,0501
Q26	8	3,500	1,1471
Q27	11	3,300	,9787
Q28	13	3,100	,7881
Q29	10	3,350	,6708
Q30	4	3,800	,8335
Q31	4	3,800	,6959
Q32	2	3,950	,6863
جودة التقارير المالية	20	3,5688	,49872
Valid N (listwise)	20		

العلاقات بين المتغيرات الديمغرافية

المؤسسة * المستوى

Crosstab

Count

	المستوى				Total
	تقني سامي	ليسانس	ماستر	شهادات خرى	
مديرية توزيع الكهرباء والغاز شرق المؤسسة	4	2	2	0	8
المصلحة التجارية تبسة	2	1	0	4	7
المصلحة التجارية الشريعة	1	2	1	1	5
Total	7	5	3	5	20

Chi-Square Tests

	Value	Df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	8,299 ^a	6	,217
Likelihood Ratio	10,469	6	,106
Linear-by-Linear Association	1,289	1	,256
N of Valid Cases	20		

a. 12 cells (100,0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is, 75.

المؤسسة * الوظيفة

Crosstab

Count

	الوظيفة		Total
	محاسب	شهادات اخرى	
المؤسسة مديرية توزيع الكهرباء والغاز شرق	5	3	8
المصلحة التجارية تبسة	0	7	7
المصلحة التجارية الشريعة	0	5	5
Total	5	15	20

Chi-Square Tests

	Value	Df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	10,000 ^a	2	,007
Likelihood Ratio	11,908	2	,003
Linear-by-Linear Association	7,292	1	,007
N of Valid Cases	20		

a. 4 cells (66,7%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 1,25.

المؤسسة * الخبرة

Crosstab

Count

	الخبرة				Total
	اقل من 5 سنوات	من 5 إلى 10 سنوات	من 10 إلى 15 سنة	اكثر من 15 سنة	
المؤسسة مديرية توزيع الكهرباء والغاز شرق	0	5	3	0	8
المصلحة التجارية تبسة	0	1	4	2	7
المصلحة التجارية الشريعة	1	4	0	0	5
Total	1	10	7	2	20

Chi-Square Tests

	Value	Df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	12,395 ^a	6	,054
Likelihood Ratio	14,793	6	,022
Linear-by-Linear Association	,860	1	,354
N of Valid Cases	20		

a. 12 cells (100,0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is, 25.

Crosstabs**Notes**

Output Created	04-APR-2023 11:04:46	
Comments		
Input	Active Dataset	DataSet2
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	21
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics for each table are based on all the cases with valid data in the specified range(s) for all variables in each table.
Syntax	CROSSTABS /TABLES=الخبرة BY الوظيفة /FORMAT=AVALUE TABLES /STATISTICS=CHISQ /CELLS=COUNT /COUNT ROUND CELL.	
Resources	Processor Time	00:00:00,03
	Elapsed Time	00:00:00,11
	Dimensions Requested	2
	Cells Available	174734

Case Processing Summary

	Cases					
	Valid		Missing		Total	
	N	Percent	N	Percent	N	Percent
الخبرة * الوظيفة	20	95,2%	1	4,8%	21	100,0%

الخبرة * الوظيفة Crosstabulation**Count**

		الوظيفة		Total
		محاسب	شهادات خرى	
الخبرة	اقل من 5 سنوات	0	1	1
	من 5 إلى 10 سنوات	4	6	10
	من 10 إلى 15 سنة	1	6	7
	اكثر من 15 سنة	0	2	2
Total		5	15	20

Chi-Square Tests

	Value	Df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	2,629 ^a	3	,453
Likelihood Ratio	3,292	3	,349
Linear-by-Linear Association	1,036	1	,309
N of Valid Cases	20		

a. 6 cells (75,0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is, 25.

دراسة توزيع البيانات**Tests of Normality**

	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
المراجعة الداخلية	,183	20	,076	,902	20	,046
جودة التقارير المالية	,093	20	,200*	,980	20	,928

*. This is a lower bound of the true significance.

a. Lilliefors Significance Correction

Independent Samples Test

	Levene's Test for Equality of Variances	t-test for Equality of Means								
		F	Sig.	T	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
									Lower	Upper
جودة التقارير المالية	Equal variances assumed	,626	,439	1,579	18	,132	,39167	,24797	-,12930	,91263
	Equal variances not assumed			1,907	10,164	,085	,39167	,20536	-,06490	,84823

Test Statistics^a

	المراجعة الداخلية
Mann-Whitney U	26,000
Wilcoxon W	41,000
Z	-1,011
Asymp. Sig. (2-tailed)	,312
Exact Sig. [2*(1-tailed Sig.)]	,349 ^b

a. Grouping Variable: الوظيفة

b. Not corrected for ties.

ANOVA

جودة التقارير المالية

	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	,103	2	,051	,189	,830
Within Groups	4,623	17	,272		
Total	4,726	19			

ANOVA

جودة التقارير المالية

	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	1,331	3	,444	2,091	,142
Within Groups	3,395	16	,212		
Total	4,726	19			

ANOVA

جودة التقارير المالية

	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	,575	1	,575	2,495	,132
Within Groups	4,151	18	,231		
Total	4,726	19			

ANOVA

جودة التقارير المالية

	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	,405	3	,135	,500	,688
Within Groups	4,321	16	,270		
Total	4,726	19			

Test Statistics^{a,b}

	المراجعة الداخلية
Chi-Square	3,979
Df	2
Asymp. Sig.	,137

a. Kruskal Wallis Test

b. Grouping Variable: المؤسسة

Test Statistics^{a,b}

	المراجعة الداخلية
Chi-Square	4,412
Df	3
Asymp. Sig.	,220

a. Kruskal Wallis Test

b. Grouping Variable: المستوى

Test Statistics^{a,b}

	المراجعة الداخلية
Chi-Square	2,881
Df	3
Asymp. Sig.	.410

a. Kruskal Wallis Test

b. Grouping Variable: الخبرة

معامل الارتباط بين المحورين

Correlations

	المراجعة الداخلية	التقارير المالية	جودة
Pearson Correlation	1	.624**	
Sig. (2-tailed)		.003	
N	20	20	
Pearson Correlation	.624**	1	
Sig. (2-tailed)	.003		
N	20	20	

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

نموذج الانحدار

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.624 ^a	.389	.355	.40042

a. Predictors: (Constant), المراجعة الداخلية

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1,840	1	1,840	11,475	.003 ^b
	Residual	2,886	18	.160		
	Total	4,726	19			

a. Dependent Variable: جودة التقارير المالية

b. Predictors: (Constant), المراجعة الداخلية

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-.314	1,150		-.273	.788
	المراجعة الداخلية	1,017	.300	.624	3,387	.003

a. Dependent Variable: جودة التقارير المالية

الملحق رقم 6: القوائم المالية لمؤسسة سونلغاز

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz	EXERCICE 2021
CENTRE DD TEBESSA	DATE 17/03/2022 08.44.52
BILAN ACTIF	Provisoire

ACTIF	note	brut 2021	amort 2021	2021	2020
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Logiciels informatiques et assimilés		1 811 530,62	1 811 530,62	0,00	0,00
Autres immobilisations incorporelles		88 460,00	88 460,00	0,00	0,00
Immobilisations corporelles					
Terrains		5 749 403,14		5 749 403,14	5 749 403,14
Agencements et aménagements de terrains		11 985 831,64	5 744 572,22	6 241 259,42	5 940 002,20
Constructions (Batiments et ouvrages)		368 400 859,47	85 621 950,49	282 778 908,98	288 940 784,96
Installations techniques, matériel et outillage		24 555 411 222,83	11 432 623 452,34	13 122 787 770,49	13 204 294 562,14
Autres immobilisations corporelles		4 076 163 083,64	1 518 480 757,78	2 557 682 325,86	1 228 956 834,55
Immobilisations en cours		2 859 248 500,58		2 859 248 500,58	2 507 755 830,39
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		31 878 858 891,52	13 044 370 723,45	18 834 488 168,47	17 241 637 417,38
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		52 807 490,04		52 807 490,04	39 103 834,80
Créances et emplois assimilés					
Clients		3 425 141 183,45	435 549 352,40	2 989 591 831,05	3 439 756 324,74
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		23 051 936,73	17 207 295,40	5 844 641,33	17 418 286,52
Impôts		254 143 626,31		254 143 626,31	66 079 400,71
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		74 209 815,93	303 137,52	73 906 678,41	77 384 127,53
compte transitoire**		0,00		0,00	0,00
TOTAL ACTIF COURANT		3 829 354 052,46	453 059 785,32	3 376 294 267,14	3 639 741 974,30
TOTAL GENERAL ACTIF		35 708 212 944,38	13 497 430 508,77	22 210 782 435,61	20 881 379 391,68

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz	EXERCICE 2021
CENTRE DD TEBESSA	DATE 17/03/2022 08.44.39
BILAN PASSIF	Provisoire

PASSIF	note	2021	2020
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		195 310 652,78	195 310 652,78
Résultat net		- 1 536 667 729,57	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		20 982 575,24	20 982 575,24
compte de liaison**		14 258 812 423,60	13 183 979 328,34
TOTAL CAPITAUX PROPRES		12 938 437 922,05	13 400 272 556,36
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		116 378 297,01	119 994 551,69
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		4 584 203 336,46	4 087 070 539,11
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		4 700 581 633,47	4 207 065 090,80
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		1 879 240 822,95	658 576 171,16
Impôts		180 630 567,10	117 986 883,89
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		2 511 891 490,04	2 497 478 689,47
Trésorerie passif		0,00	0,00
compte transitoire**		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		4 571 762 880,09	3 274 041 744,52
TOTAL GENERAL PASSIF		22 210 782 435,61	20 881 379 391,68

SOCIETE SONELGAZ-Distribution

EXERCICE 2021

CENTRE DD TEBESSA

DATE 03/04/2023 10.38.26

ETAT DE VARIATION DES CAPITAUX PROPRES

Définitif

	note	Capital social	Prime démission	Autres Capitaux Propres (Apport de l'Etat)	Ecart d'évaluation	Ecart de réévaluation	Réserves et résultat
Solde au 31 décembre 2019						195 310 652,78	20 982 575,24
Changement de méthode comptable							0,00
Réévaluation des immobilisations						0,00	
Profits ou pertes non comptabilisés dans le compte de résultat							
Dividendes payés							
Augmentation de capital							
Résultat net de l'exercice		0,00					
Solde au 31 décembre 2020						195 310 652,78	20 982 575,24
Changement de méthode comptable							0,00
Réévaluation des immobilisations						0,00	
Profits ou pertes non comptabilisés dans le compte de résultat							
Dividendes payés							
Augmentation de capital							
Résultat net de l'exercice		0,00					
Solde au 31 décembre 2021						195 310 652,78	20 982 575,24

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz	EXERCICE 2021
CENTRE DD TEBESSA	DATE 17/03/2022 08.52.01
TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE (METHODE DIRECTE)	
	Provisoire

	note	2021	2020
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		3 992 413 243,77	2 545 889 955,34
Autres encaissements		39 160 676,03	17 539 783,45
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		345 356 816,84	339 837 866,85
Autres décaissements		434 527 956,72	337 178 803,24
Intérêts et autres frais financiers payés		704 666,74	705 573,80
Impôts sur les résultats payés			
Autres impôts payés		- 28 790 471,00	- 15 804 393,00
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		3 279 774 950,50	1 901 491 887,90
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles		3 279 774 950,50	1 901 491 887,90
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles		1 667 638 879,16	2 095 818 156,39
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières			
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Subventions d'investissement encaissées		0,00	0,00
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Autres produits financiers encaissés			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement		- 1 667 638 879,16	- 2 095 818 156,39
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectués			
Encaissements provenant d'emprunts		0,00	479 558,20
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		0,00	84 946,38
Subventions d'exploitation encaissées			
Encaissements provenant de la trésorerie Groupe			
Remontées des fonds vers la trésorerie Groupe			
inter-unité encaissements		2 438 167 703,64	2 829 541 247,89
inter-unité décaissements		6 897 653 196,64	5 367 947 119,78
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement		- 4 459 485 493,00	- 2 538 011 260,07
Ecarts dus à des erreurs de comptabilisation			
Variation de trésorerie de la période		- 2 847 349 421,66	- 2 732 337 528,56
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		77 687 265,05	158 714 869,56
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice		74 209 815,93	77 687 265,05
Variation de trésorerie de la période		- 3 477 449,12	- 81 027 604,51

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz	EXERCICE 2021
CENTRE DD TEBESSA	DATE 17/03/2022 08.44.39
COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE	Provisoire

	note	2021	2020
Ventes et produits annexes		4 945 741 741,19	4 439 271 185,28
Prestations fournies production energie et matériel		3 815 459,98	0,00
Subvention d'exploitation		0,00	
Variations stocks produits finis et en cours		412 861,78	10 584 023,70
Prestations reçues production energie et matériel		- 3 023 740 781,83	- 2 691 289 536,87
I - Production de l'exercice		1 928 229 081,12	1 758 565 672,11
Achats consommés		- 66 809 730,03	- 45 290 881,11
Services extérieures et autres consommations		- 313 732 573,21	- 276 919 182,26
Prestations fournies services		224 829,00	62 678,80
Prestations reçues services		- 833 830 446,21	- 796 050 920,07
II - Consommation de l'exercice		- 1 214 147 920,45	- 1 118 198 304,64
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		712 081 160,67	640 367 367,47
Charges de personnel		- 1 080 729 823,74	- 859 136 302,23
Impôts, taxes et versements assimilés		- 94 590 205,45	- 89 707 935,97
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 443 238 868,52	- 308 476 870,73
Autres produits opérationnels		271 702 152,10	214 316 812,20
Autres charges opérationnelles		- 104 753 847,95	- 49 789 086,11
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 1 285 077 669,96	- 1 029 956 603,87
Charges d'amortissement et autres provisions reçues		0,00	
Reprise sur pertes de valeur et provisions		14 549 294,26	116 767 917,20
Dotations d'amortissement et autres provisions fournies		0,00	
Prestations reçues sect. auxiliaires		- 9 848 789,50	- 7 614 743,28
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 1 538 667 729,57	- 1 064 752 584,59
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 1 538 667 729,57	- 1 064 752 584,59
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		5 236 446 138,31	4 781 002 617,18
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 6 773 113 867,88	- 5 845 755 201,77
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 1 538 667 729,57	- 1 064 752 584,59
Charges hors exploitation reçues			
Charges hors exploitation fournies		0,00	
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 1 538 667 729,57	- 1 064 752 584,59